



PROVISIONAL
A/35/PV.32
10 October 1980
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣.٠٠ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيشم (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

- السيد ستراتشان (غرينادا)
- السيد بول (فيجي)
- السيد هيورن (جزر البهاما)
- السيد موردخاي (جزر القمر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza
واحدة من المحضر . مع الحرص على إدخالها على نسخة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٥ .مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد ستراتشان (غرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولاً ، أن أؤدى واجبا يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد غرينادا . اننا نهنتكم ، سيادة الرئيس ، لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع . ان سجل انجازاتكم اللامع يؤهلكم تماما لادارة مدد اولات هذا المحفل الموقر . ونحن موقنون أن ادارتكم سوف تسهم بدرجة كبيرة في نجاح هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

اننا نعبر عن امتناننا لسلفكم صاحب السعادة سليم أحمد سليم . ونحن ممتنون له ولبلاده من أجل خدماته التي سجلت ولن تنسى أبدا .

اننا نقدم شكرنا الخاص الى السيد الدكتور فالدهايم ، الأمين العام المحترم ، لجهوده التي لا تكل في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة .

تنفيذا لمبدأ عالمية العضوية في منظمة الأمم المتحدة ، ترحب غرينادا بقبول سانت فنسنت وجزر غرينادين وزمبابوي في عضوية هذه المنظمة . ويسعدنا أن نرحب بسانت فنسنت ، ليس فقط لأنها ، مثل غرينادا ، عضو في مجتمع الكاريبي ، بل أكثر من ذلك ، فهي أقرب جار لنا وتشترك معنا في صلات تاريخية ، وجغرافية ، وثقافية وصلات دم .

اننا نرحب ، بصفة خاصة ، بزمبابوي بسبب نضالها البطولي والتاريخي من أجل الحرية والاستقلال . لقد حظيت زمبابوي باحترامنا العميق ، وباعجابنا وبالتأييد القوي ، خلال أكثر الفترات صعوبة في المواجهة الباسلة والناجحة مع العنصرية والامبريالية . ان زمبابوي هي أحدث شهادة تشير الى أن كفاح الشعب المتحد من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية سوف يكلل دائما بالنصر . اننا ننضم الى أمم العالم في توجيه نداء قوي لتقديم معونة مالية للمساعدة في اعادة البناء الوطني في زمبابوي . ان كل أمة جديدة يتحتم عليها أن تبحث عن طريقها الخاص للتنمية . ويبدو أنه يقع على عاتق كل منا مسؤولية أساسية في احترام وتدعيم العلاقات الطبيعية بين الدول مع بعضها البعض بصرف النظر عن الأنظمة الأيديولوجية والعقائدية لمختلف الدول .

اننا في غرينادا ، من الثوريين ، ولسنا من أصحاب المعتقدات الجامدة . اننا نفهم أن التغيير هو عملية تتطلب تطورا علميا للأهداف والعوامل الموضوعية . اننا نؤيد التحرك ضد الامبريالية ، ولكننا نعلم ، بكل بساطة ، أن التغيير - على الاسس العلمية الموضوعية - لا يمكن تحقيقه دفعة واحدة . ولهذا ، فانه بينما نحافظ بالحق في تدعيم أفضل علاقات ودية مع مختلف الأحزاب السياسية والدول التي تشاركنا في ايدولوجياتنا وعقائدنا ، فاننا نعتبر أنه التزام جاد وتاريخي أن ندعم ونبني علاقات طبيعية بين دولة ودولة . لدرجة اننا لن نتردد دائما في التنديد بتطور الاتجاهات الفاشية ، واغتتيال الثوريين في أى مكان . لقد نددنا بقوة بالنظام الفاشي في شيلي وقد أيدنا علنا ، وسوف نستمر في تأييدنا لأولئك الذين يسعون الى اعادة الديمقراطية الى شيلي . وبالمثل ، فان هذا الأمر صحيح أيضا بالنسبة الى أى مكان آخر تحاول الفاشية فيه أن ترفع رأسها القبيح .

في غرينادا ، تتطلب متابعة أهداف الديمقراطية التقدمية ومناهضة الامبريالية التزامنا بدعم حق جميع الشعوب في أن تكون حرة ومستقلة ، وأن تختار اتجاهها على أساس هذه الحقيقة . ولهذا السبب ، فاننا نؤيد حق الاستقلال لكل الأقاليم المستعمرة في منطقة الكاريبي ، وفي أى مكان آخر . ان بليز موضع اهتمام خاص منا . وليست هناك حواجز تحول دون استقلال هذه الأمة سوى المطالبة الحمقاء من قبل الدوائر الرجعية في غواتيمالا بأن لها حق قانوني في أكثر من ٧٥ في المائة من أراضي تلك الأمة . ان هذا المطلب مرفوض من قبل الغالبية العظمى من شعب غواتيمالا . ولاشك أن العناصر الرجعية في غواتيمالا لا يمكنها الاستمرار في هذا المطلب الا بدعم من اهتمامات امبريالية . والآن وقد بدأت الثورة تظهر في امريكا الوسطى ، فانهم وحلفاءهم الامبرياليين يتزايد رفضهم للموافقة على السيادة غير المشروطة لشعب بليز .

نحن - الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة - ينبغي أن نتخذ مبادرة دولية لضمان الاستقلال الفوري والأمن لبليز . ان تكرار ذكر تأييدنا لبليز في المحافل الدولية لا يكفي . وفي التضافر مع شعب بليز يجب أن نحدد تاريخا لاستقلالها ، وضمان تصفية الاستثمار في ذلك الاقليم في وقت مبكر . ان ضمير العالم يتحمل هذا الأمر حيث أنه لم يكن مطروحا من قبل : يجب أن تكون بليز حرة لأن الواقع هو أنه لن يكون أحدنا حرا حتى نصبح جميعنا أحرارا . وهذا واضح تماما

في مجتمع الكاريبي حيث تطالب القوى الاستعمارية دائما بحق التدخل لصالح مستعمراتها ، وفي تلك العملية فانها تقوض سيادة كل واحد منا .

ان وجهة نظرنا الثابتة هي أن الحرمان من حق تقرير المصير هو التناقض المبدئي لأول بند على جدول الأعمال بالنسبة لأي بلد مستعمر . وحتى يتم حل هذه المسألة ، فليس هناك أمر آخر يؤثر على العلاقات الخارجية لهذه الدولة يمكن تسويته .

ان شعب بورتوريكو من حقه أن يحقق استقلاله . لنعطيهم هذا الحق ، وبعد ذلك - اذا رغبوا - يمكنهم النظر في مسألة قيام علاقات خاصة مع بلدان أخرى .

وفيما يتعلق بالمستعمرات البريطانية ، يبدو أن هناك احتمالات عادلة لتحقيق استقلالها في وقت معقول . ومع ذلك ، فان هناك مستعمرات في منطقتنا ، وموقف حكومتنا بشأنها لا زال حازما ، وهو أن الاستقلال حق لكل الشعوب التي تطالب به . ان هذا الموقف لا يمكن ان يكون فيه مساومات ، وبصفة خاصة ، فيما يتعلق بمنطقة الكاريبي في امريكا اللاتينية ، التي لازالت - ونحن نقول ذلك بأسف بالغ - أكثر المناطق المستعمرة في العالم اليوم .

ان الاستقلال الذي نبحث عنه بالنسبة للأمم الشقيقة ، يجب أن يكون متساويا في جميع التدابير التي تهدف الى تحقيق الاستقلال والتي نبحث عنها لأنفسنا . ومثل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فاننا مقتنعون بأن شعوب جميع الأقاليم غير المستقلة لها الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال ووحدة الأراضي . واننا مقتنعون ايضا بأن جميع الدول لها حقها الثابت في ممارسة السيادة الوطنية والسيطرة الكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، بحيث يمكنها . أن تسهم في تنمية أقاليمها وفي رخاء سكانها . ويجب أن نكون جميعا على استعداد للمعاونة في الدفاع عن هذا الحق وفي النضال ضد أية محاولات تهدف الى عدم الاستقرار أو التدهور . ان خبرتنا الوجيزة للتحويل الثوري ، قد علمتنا الكثير .

فمنذ البداية واجهنا التهديد بتدخل أجنبي من قبل المرتزقة العسكريين الذين يخدمون قضية الامبريالية . ومنذ وقت مبكر في ثورتنا واجهنا ما أطلق عليه تدخل دبلوماسي - اقتصادي عند ما هددت المصالح الامبريالية بتدمير صناعة السياحة في بلادنا ما لم نخضع لأحكامها المفروضة . وبعد ذلك واجهنا التدخل العنيف عند ما قام المناهضون للثورة في الداخل ، وذلك بالتحالف مع المافيا والعملاء الامبرياليين ، بمحاولة قلب ثورتنا عن طريق التدخل العلني والمستتر .

ان جهازبث الاشاعات التابع للامبريالية ، قد عمل طول الوقت وذلك للتقليل من شأن جهودنا من أجل اعادة البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . واننا نعرف بالطبع اننا لسنا المهـدـف الوحيد لهم . وقد شاهدناهم يحاولون الاستخفاف بالثورة الايرانية ، وبيقفلون من شأن ثورتي كوبا ونيكاراغوا ، ومن أجل تقويض ثورة كمبوتشيا ، والجمهورية الصحراوية ، وفلسطين ، وناميبيا ، واثيوبيا ، وأنغولا ، وذلك هو مجرد ذكر بعض الامثلة في هذا الصدد . ومن المحزن ، فان هذا يعتبر فقط مرحلة مبكرة لخطط الامبريالية بهدف رد تيار الثورة . وكانت الخطة هي انه اذا فشلت جميع هذه المحاولات ، فان القوات المتدخلة ذاتها تحاول اغتيال زعماء الثورة . وقد عانينا من الهجـوم الوحشي الذي تم في ١٩ حزيران / يونيه ، عند ما قتل ثلاث نساء صغيرات وأصيب ٩٤ فردا بجراح نتيجة انفجار قنبلة صنعت بموجب ترخيص من الامبريالية . ان هذه الخطة القاتلة التي تتبعها الامبريالية والوكالات المحلية المناهضة للثورة والارهابيون من أجل قتل زعامتنا الثورية بضربة واحدة ، قد باءت بالفشل .

ونحن في غرينادا نعرف أن ذلك لن يتوقف الآن . ونعلم أن هذه العناصر سوف تستمر في طموحاتها العمياء من أجل السيطرة على ارادة الشعوب . ونحن نعيش بالمثل القائل ان اولئك الذين يقومون بالثورة يجب أن يكونوا مستعدين للدفاع عنها .

والحقيقة هي أن الغالبية العظمى منا والراغبين في احداث تغييرات اساسية قد واجهوا نفس التجارب ، وبوسعنا جميعا أن نواجهها . وليس بوسع اي واحد منا أن يتحمل تجاهل تلك الاساليب في التدخل . وبالتأكيد فاننا نشق في أننا سندينها جميعا بصفتها انتهاكات صارخة للحق السيادي لكل أمة في تقرير المصير والتنمية المستقلة .

ونحن نأسف لنشوب الاعمال العدائية بين ايران والعراق . ان هذين البلدين مزودان بقوة ثورية تعتبر اساسا مناهضة للامبريالية ، ولوانها تأخذ مسارات مختلفة . ان هذه الحقيقة كانت لافتة للنظر . ويؤكد ذلك ان العراق قد أيدت ايران لعضويتها في حركة عدم الانحياز بعد تنحية الشاه المكروه . وبالتالي ، فان رغبتنا الحارة هي التوصل الى سلم عادل ودائم يضمن احترام السيادة وسلامة الاراضي .

ولقد شهدت السنة الاخيرة زيادة كبيرة في صلف الصهيونية ووقاحتها وعجفرتها وقمعها العنصرى . وقد رفضت الصهيونية ان تلتزم بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، كما انها رفضت أيضا أن تعيد الاراضي الفلسطينية التي احتلتها بشكل غير مشروع في عام ١٩٦٧ ، بل رفضت كذلك أن تخضع لمطالب الرأى العام العالمي ، بل وأكثر من ذلك ، قامت بطريقة غير مشروعة بضم مدينة القدس كلها ، وقد أقرت القتل والتشويه والتعذيب والانتهاك العام للحقوق الانسانية لشعب فلسطين .

واننا سوف نستمر في تأييد حق شعب فلسطين في اقامة وطنه الخاص به . وان غرينادا سوف تدعم دائما منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني الباسل ، واننا على استعداد للاسهام بقدر ما يمكننا من أجل تسوية عادلة للصراع العربي الاسرائيلي . ان هذا النمط من الانتهاكات تتبعه دول عنصرية أخرى ، لا سيما جنوب افريقيا التي تعنف يوميا اشقائنا وشقيقاتنا السود وذلك من خلال الاسلوب البشع المتمثل في سياسة الفصل العنصرى ، وقد قامت بغزوانغولا وموزامبيق فيما وصفته بصلافة بفارات تأديبية . وهي تشعل مشاعل الحرب التي

تهدد بالابادة الجماعية بجميع أبعادها . وبالتالي سيكون من المعقول جدا ان توقف جنوب افريقيا فورا اعتداءاتها الخارجية وقمعها الداخلي ، وأن تتعلم من التجارب التي خاضتها زيمبابوي وزامبيا وملاوي وكينيا وغيرها ، وأن تبادر بنظام حكم الاغلبية قبل أن يؤدي غضب العنصرية بالسود الذين يخضعون للقمع في جنوب افريقيا الى حل أكثر الما وعذابا يضع العالم على حافة الهاوية بالنسبة للاجيال القادمة .

ان احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ورفضها المتعنت للاستماع الى صوت الحكمة لحلفائها يظهر ان الطابع غير الرشيد للفاشية . ان منظمة (سوابو) قد تم الاعتراف بها كولييا بصفقتها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا وليست هناك أية مناورات امبريالية أو فاشية يمكنها أن تفسير هذه الحقيقة . ان شعبا موحدا في كفاح مسلح ، لا يمكن أن يهزم . وينطبق هذا المثل أيضا على الشعب الياسل البطل في السلفادور حيث قامت طغمة من العسكريين يؤيدها حكم القلة المحلي والامبريالية باشغال حرب ابادة جماعية معتقدة خطأ بأنها تستطيع هزيمة ذلك الشعب .

وبواسطة الدعم الامبريالي العسكري والمالي ، فان يوم الانتصار النهائي سوف يؤجل ، ولكن الشعوب لن تقهر ابدا . ومن فوق هذا المنبر ، فاننا نعلن تأييدنا لجميع جيراننا في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الذين يناضلون من أجل الحرية والاستقلال ، بما في ذلك شعوب شيلي وأوروغواي وباراغواي وهايتي .

ان الانقلاب الفاشي العسكري في بوليفيا ، لا يمكن قبوله بتاتا . ومهما كان مدى القمع الحالي ومهما كان ثمن الحرية ، فان شعب بوليفيا ، الذي ورث اسم المحرر الكبير سيمون بوليفار ، سوف يتمكن من خلال جهوده الذاتية والدعم المعنوي العام لشعب غرينادا وجميع الشعوب الاخرى المحبة للسلم ، من أن يكتسب حريته .

ومن تجاربنا ومن دروس التاريخ ، فاننا نعلم أن الثورة لا يمكن اخضاعها او خلقها أو تصديرها ، كما نعلم ان هناك عناصر موضوعية وغير موضوعية ويجب أن تظهر وبنفس القدر ، فاننا نرى كل يوم ان توازن القوى يتحرك في اتجاه التغيرات الثورية ، واننا لعل ثقة تامة من ان التاريخ يقف الى جانب الشعب لأن أيام الأوليغاركية والاقطاع والفاشية هي أيام معدودة . واننا ندين بحزم

عصابة بول بوت الاجرامية ، التي قتلت الملايين من الكمبوتشييين . ونود أن نكرر وجهة نظرنا بأن عصابة بول بوت ليس لديها أى حق في الجلوس في هذه الجمعية .
ننتقل الآن الى كوريا ، وان غرينادا لترغب في أن تكرر موقفها بأن السلم والاستقرار لا يمكن تحقيقهما ، اذا لم تتحقق اعادة توحيد كوريا .

وبالنسبة لقضية قبرص ، فان غرينادا ستتابع عن كثب المحادثات بين الطائفتين المعقودة تحت رعاية الأمين العام ، وتأمل في احراز تقدم خلال هذه المحادثات بهدف ايجاد حل عادل ودائم ، يضمن سلامة أراضي وسيادة واستقلال جمهورية قبرص واحترام سياستها في عدم الانحياز .

ان غرينادا بلد غير منحاز ، حذر من أى التزام بأية كتلة عسكرية ، ويود أن يعيش في عالم حر خال من التهديد بالحرب ، هذا التهديد الذي يتزايد أكثر فأكثر ، حيث ان من يتحكمون في الأسلحة النووية من أجل القمع والاغراض الاستغلالية ومن أجل توزيعها في جميع أرجاء العالم ، لا يهتمون بالمسائل السياسية المحلية التي سبق ذكرها والتي تعتبر من المسائل ذات الأولوية بالنسبة لسلم العالم . وهذا جزئيا هو مفهومنا عن السبب في رفض القوى الرجعية في الولايات المتحدة والتصديق على اتفاقية سولت (٢) ، مما يشكل تهديدا لأمن وسلم العالم . ونحن فسي منطقة الكاريبي لا نمتلك في أيدينا تلك الاسلحة الرهيبة من أسلحة الحرب ولا نحتاج اليها ، ولكننا اذا كنا نود ان نتأكد من أن منطقة الكاريبي ستظل خالية من الاسلحة النووية فيجب علينا الاستمرار في المطالبة بمبادرة جماعية تؤكد ان منطقة الكاريبي سيتم الاعتراف بها كمنطقة سلم .

اننا ننادى بتأييد الأمم المتحدة في محاولتنا للتوصل الى عمل ملح ومشارك بين امريكا اللاتينية ودول الكاريبي لتحقيق ما يلي : (١) منع ادخال أية اسلحة نووية الى هذه المنطقة .

(٢) وقف جميع المناورات العسكرية العدوانية في المنطقة . (٣) تصفية جميع القواعد العسكرية المتمركزة في منطقتنا . (٤) تصفية الاستعمار من جميع الاقاليم على الفور والى الأبد بالنسبة للجميع .

(٥) اقامة جهاز يتناول جميع أشكال الاعتداء بما فيها : الاغتيالات ، غزوات المرتزقة ، التدخلات الدعائية ، الاعتداءات الدبلوماسية والاقتصادية .

ان هذه لمبادرة بعيدة المنال تتطلب منا تعريف وتحديد العديد من المشاكل ، ولكن بطبيعة الحال ، ليس هناك من سبب لمحاولة تفادي بحث هذه المهام . ان نجاح هذه المبادرة ستكون له آثاره على الأجيال التي لم تولد بعد ، ويعتبر اسهاما كبيرا من أجل تحقيق هدف السلم في العالم .

ان السلم في العالم مهدد أيضا بشكل خطير بسبب فقر أكثر من نصف البشرية ، وازدياد ثراء قطاعات من المواطنين في العالم الصناعي .

ولقد أوشكنا على التوصل الى عقد معاهدة معقولة لقانون البحار ، نأمل في أن تكون على الأقل اسهاما متواضعا من أجل تصحيح سوء التوزيع الخطير لموارد العالم . واننا نؤيد الرأي القائل بأن موارد البحار والمحيطات يجب أن تستخدم من أجل صالح جميع شعوب العالم . كما اننا نرفض أى اقتراح يسمح للمؤسسات متعددة الجنسيات التي تبحث عن تحقيق فوائد ذاتية ، باستغلال هذه الموارد . ان بعض الأجهزة والترتيبات المؤسسية ، يجب ان تنفذ لضمان حماية المصالح والاحتياجات الأساسية لتنمية البلدان النامية . ولكن تناول هذه المشاكل الملحة مقسمة ومنفردة ، لن يحل التقسيم الهائل بين الشمال والجنوب . اننا في حاجة الى نظام اقتصادى دولي جديد .

وفي السنوات الأخيرة ، فان تقرير بشأن الاقتصاديات المتقدمة قد أوضح أن موقف الاقتصاد العالمي سيء . وحاد ، فان نفس هذه التقارير تشير الى مستقبل مظلم للعالم النامي . ان تلك التقارير تقول ان توقعات التنمية بالنسبة لأفقر دول العالم تعادل صفرًا .

وعندما ننظر الى أية مؤشرات اقتصادية مستخدمة على نطاق واسع ، ماذا نجد ؟ . نجد على سبيل المثال أن الدول النامية الفقيرة تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم . ان التقارير الأخيرة تشير الى أن معدل التضخم في البلدان النامية غير المنتجة للنفط ، قد بلغ ٢٩٤ في المائة في عام ١٩٧٩ ، مع توقع الوصول الى معدلات أكبر في عام ١٩٨٠ . ان الاحصاءات المقارنة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة تشير الى نسبة تقل عن ١٠ في المائة بالنسبة لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ .

وبالتأكيد ، فان هناك خطة عمل لاعادة بناء الاقتصاد العالمي وهي ضرورة ملحة ، ولكن الخطط لا يجب أن تظل مجرد وثائق . ان الخطط لا بد وأن تنفذ وأن يتم التشاور بشأنها ، وأن تبذل محاولات جادة للتحقق من سرعة ونجاح تنفيذها . وبالتالي ، فان تنفيذ هذه الخطط يتطلب التزاما حقيقيا من جانب تلك البلدان التي تلتزم بضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية العالمية ولكن ماذا نجد ؟ . نجد أنه رغم الاعلان عن الالتزام وخطط التنفيذ ، هناك تقدم طفيف نحو تحقيق هدف اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وقد جاء في تقرير الأمين العام ما يلي :

" في بعض المجالات الحساسة بما فيها الشؤون المالية والنقدية ، فان حماية القدرة الشرائية للبلدان النامية وحماية صادراتها ، وامكانية الوصول الى الاسواق ، وعمليات تخيير النقد وسعر الصرف ، تعتبر جميعها في مرحلة مبكرة " .

وبالنسبة اليينا نحن البلدان النامية الفقيرة ، فان التراكم يعتبر موضوعا هام ، ونظرا لكوننا مستعمرات ، فان قدرتنا على تحقيق التراكم في الموارد لخلق ظروف مناسبة لتنميتنا ، مقيدة تماما ، ان الملكية الأجنبية والسيطرة على مواردنا الرئيسية والنقل المكثف للموارد من أجل تمويل التنمية في البلدان المتقدمة ، تؤكد أن امكانيات التغيير الاقتصادي محدودة .

وهناك فقرة صادرة عن صندوق النقد الدولي في أيار/ مايو ١٩٨٠ تحت عنوان " نظرة على الاقتصاد العالمي الحديث " تبحث فينا بعض الارتياح عندما تقول :

" في أية حال من الأحوال ، فان امكانية توفير الموارد من أجل دعم الانفاق للتنمية في البلدان النامية غير المنتجة للنفط ، ستميل نحو الانخفاض في الحقبة القادمة . وان المحافظة على المدخرات المحلية ستكون صعبة أو مستحيلة في مواجهة المعدلات المرتفعة جدا في اسعار الاستهلاك ، وأن القيمة الحقيقية للقروض التي يتم الحصول عليها من خلال منح خارجية ستزيد بارتفاع اسعار الواردات . وحتى اذا أمكن اقتراض مبالغ اسمية أكبر ، فان التدهور الحالي والمتوقع في شروط التجارة للبلدان النامية غير المنتجة للنفط ، يعني أنه سوف يجرى استخدام قسط أكبر من الانتاج المحلي للحصول على تدفق حقيقي من السلع المستوردة والخدمات " .

ان الأمور المالية ، تلعب دورا حرجا في عملية الانماء . وبالنسبة للبلدان النامية ، فان المعونة المالية الخارجية هامة للغاية . ولكن علينا ان نتذكر ان التخلف الاقتصادي لا يمكن القضاء عليه ببساطة بمجرد جذب رؤوس الأموال الأجنبية . وتاريخيا ، فان الاحتكارات الأجنبية الحاكمة في البلدان النامية ، قد استنفدت وصدرت قدرا كبيرا من ثروات تلك البلاد . وبدلا من النهوض بالتنمية فان المؤسسات عبر الوطنية قد فرضت شروطا تزيد من فقر البلدان الفقيرة .

ان المعونة الرسمية من أجل التنمية أو المساعدة للدول الفقيرة ، قد سجلت فشلا لا يغيب عن النظر . ان البلدان المتقدمة قد فشلت فشلا ذريعا في تحقيق حد أدنى للمساعدة مقداره ٠.٧ في المائة من اجمالي ناتجها القومي .

اننا نعلم أن البلدان النامية لا يمكنها ان تحقق لشعوبها تقدما اقتصاديا واجتماعيا دون الحصول على أموال من الخارج . ورغم ذلك فانه من الأمور الطححة ان تكون هناك تغييرات جذرية في ظروف وشروط الحصول على المعونة الخارجية . وسواء كانت صناديق المعونة من برامج بـيين الحكومات أو مؤسسات مالية دولية أو من مصادر الاستثمار الخاصة ، فان الظروف والشروط التي تمنح بمقتضاها هي في غاية الأهمية . ونحن نؤيد بكل قوة الرأي القائل بأن مثل هذه الصناديق لا بد أن توزع بطريقة تضمن التقدم الاقتصادي للدول النامية .

اننا نؤيد النداءات المتكررة التي ذكرت في مختلف المحافل الدولية لاضفاء الطابع الديمقراطي على الوكالات " الدولية " للتمويل مثل صندوق النقد الدولي . ان شروط الاقتراض والمواصفات الاقتصادية المتعلقة بها والتي تفرضها هذه المؤسسات يجب أن تراعي احتياجات فقراء العالم والمعدمين تماما .

ان انتاج السلع الأساسية لا يزال المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية ، وانشاء الوظائف ، وتوليد الدخل في العالم النامي . وحتى الآن ، لا يزال تنفيذ سياسات دعم الاستقرار وتعزيزه في أسعار وأسواق السلع الأساسية محدودا . وربما عن ذلك ، فان عمليات صندوق النقد الدولي التعويضية والتسهيلات التمويلية تحتاج الى تعديلات رئيسية من أجل الوفاء باحتياجات البلدان النامية . فعلى سبيل المثال ، يعتمد استخدام أى بلد لتسهيلات صندوق النقد الدولي على حصة هذا البلد في الصندوق بدلا من احتياجاته المالية أو العجز في الإيرادات . ان فترة بدء السداد طبقا لتسهيلات التمويل التعويضية لصندوق النقد الدولي تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام ، في حين ان فترة البدء في الانتاج الأولي للمشروع في معظم البلدان النامية تتراوح بين خمس أو سبع سنوات ، وبالتالي ، فاننا نرى أن فترة بدء السداد التي تحددها تلك المؤسسات كصندوق النقد الدولي ، يجب أن توسع وأن تمتد الى فترة لا تقل عن عشر سنوات . وأخذين هذا في الاعتبار الى جانب بعض القضايا المالية الدولية الأخرى ، نؤيد مبادرة " أروشا " ، وننضم الى النداء الذي وجه لعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الشؤون المالية والنقدية الدولية .

ان التعاون الاقتصادي الدولي فيما بين البلدان النامية ، هو من مجالات اهتمامنا البالغ . وفي المستعمرات أو المستعمرات السابقة ، هناك شكل خاص من التكامل في التقسيم الدولي للعمل . وعلى مر التاريخ ، كان لذلك الأمر آثار سلبية . فبينما تنتج بعض البلدان السكر ، فان غيرها ينتج جوزة الطيب ، وغيرها ينتج الكاكاو أو القهوة . وفي التحليل النهائي ، تقوم جميع الدول النامية باستيراد المنتجات تامة الصنع من المكتب الرئيسي أو من البلد المستعمر . وبالتالي فاننا نفقد كل شيء ، دون أن يكون هناك أى شيء نكسبه .

وبسبب هذه التجربة التاريخية على وجه التحديد ، فاننا نؤيد تعميق مناقشات الجنوب مع الجنوب ، ليس كبديل لحوار الشمال والجنوب ، لكن لتعزيز موقفنا التفاوضي . ونحن نحث بصفة

خاصة على تنفيذ برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات . وفي هذا الاطار ، يجب أن نؤكد أن التعاون الاقتصادي الحقيقي يجب أن يتم ليس فقط في مجال التجارة الدولية ، لكن أيضا في مجالات الانتاج المشترك ، وترتيبات النقل والتسويق ، والتعبئة المالية . وكل هذا يجب أن يتم كجزء من استراتيجية للقضاء على الاعتماد على الامبريالية والمشاركة في الاقتصاد العالمي في ظروف من شأنها أن تنمي اقتصادياتنا القومية بدلا من أن تضعفها .

وفي هذا الاطار ، فاننا نرحب بتسهيلات البترول المشتركة بين فنزويلا والمكسيك ، وذلك لصالح بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . وهي تمثل تعبيرا محددا وملموسا للتعاون بين الجنوب والجنوب .

وان نقول ذلك ، فاننا نكرر اهتمامنا الرئيسي لاحتياجات أكثر البلدان تأثرا بصفة خاصة ، اننا نعترف أن مثل هذه البلدان ، لا تستطيع أن تخلق الظروف من أجل احداث التحول الاقتصادي دون مساعدة كبيرة . اننا نوافق على توصية تقرير " براندت " بأنه " يجب أن يكون هناك تدخل فوري من أجل التصدي للجذور العميقة لأسباب الفقر " . ومرة أخرى نطالب بضرورة التنفيذ العاجل والفعال لهذه السياسات .

حينما تحدث رئيس وزراءنا المحترم هنا في العام الماضي ، ركز على رفبتنا في :

" . . . انشاء نظام جديد للتكافل الدولي يقوم على أساس الاحترام المتبادل

للسيادة والارادة الجماعية لوضع حد للمناورات الامبريالية الرامية الى تصديع وحدتنا

وأهدأفنا " . (18, p. 27, PV. 4/34)

ان شعوبنا تود أن تقيم تعاونا اقتصاديا مفيدا بشكل متبادل وبشكل منصف . لذلك ، وبهذهذا الاحساس ، فاننا نؤيد المقترحات الخاصة بزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية في مختلف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية .

وفي الختام ، أود أن أركز على انه برغم أن أسباب القلق التي تحيطن بنا ، تفوق أسباب التشجيع والتفاؤل ، الا اننا لسنا متشائمين أو محبطين . ان قلقنا يعكس ببساطة حقيقة وواقع الملايين من الأفراد المحرومين ، وفير المميزين في العالم الثالث ، كما يعكس تصميمنا الأکید على الاسهام التام في حل المشاكل التي تواجهنا ، تمشيا مع التزامنا بعدم الانحياز . واننا لمقتنعون انه طالما يستمر الكفاح ، فسيحظى أخيرا بالنصر الأکید .

السيد بول (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، نيابة عن حكومة وشعب فيجي ، يود وفد بلادي أن ينضم الى الوفود الأخرى التي تحدثت من قبل لتهنئكم بحرارة واخلاص شديدين على انتخابكم كرئيس لهذا الجهاز . ان انتخابكم كرئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الحالية الخامسة والثلاثين ، لهو انعكاس للتقدير العميق الذي تكثفه الوفود لشخصكم ، وعلى نفس القدر من الأهمية ، التزام حكومتكم وشعبكم المستمر بالمثل العليا للأمم المتحدة . ان وفد بلادي يود أن يعرب عن تأييده الكامل لكم في مهمتكم ، التي نعلم انها ليست بالمهمة اليسيرة .

ان فيجي أيضا تود أن تسجل امتنانها وتقديرها الحار لروح القيادة البناءة والماهرة التي أبدتها الرئيس السابق لهذه الجمعية السفير سليم من تنزانيا ، ان سجل انجازاته يشرفه كما يشرف بلاده .

كما نود أيضا أن نعرب عن شكرنا للأمن العام وللعاملين معه ، لتفانيهم فسي أداء واجبهم وعملهم المشكور في ترجمة العديد من قرارات الأمم المتحدة الى واقع عملي . منذ أكثر من ثلاثة أسابيع رحب هذا المجتمع من الأمم بين صفوفه ، بسانت فنسنت وجزر فرينادين كالمعضو الرابع والخمسين بعد المائة . ووفد فيجي الذي يمثل دولة جزرية أخرى ، يرحب بصورة خاصة بالدولة الجزرية سانت فنسنت وجزر فرينادين . ان وفد بلادي لواثق من أن انضمام هذه الدولة الجزرية الى تلك المنظمة العالمية ، سيؤدي الى اعطاء دفعة للوفاء بالاحتياجات الاقتصادية الجزرية - وبعضها فعلا حساس للغاية - وبتطلعات شعوب الدول الجزرية التي تستحق فعلا اهتمام هذه المنظمة العالمية بعد أن سمعت اليه بالمثابرة منذ زمن طويل . ان فيجي تتطلع الى العمل الوثيق مع سانت فنسنت وجزر فرينادين ، وتتمنى لها أن تتجاوب بصورة مشرفة مع باقي أعضاء مجتمع الأمم هذا .

كما نود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا ان نعترف باستقلال فانواتو الدولة الشقيقة في المحيط الهادئ في ٣٠ تموز/يوليه الماضي . ان وفد فيجي يسجل الأدوار الايجابية التي لعبتها السلطات المسؤولة عن ادارة هذا الاقليم ، وتشجيع بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ ، والأمم المتحدة بالنسبة الى ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال التام لهذا البلد . ان فانواتو ، بعد استقلالها مباشرة ، أصبحت عضوا في مجموعة دول الكومنولث . وكدولة جزرية أخرى ، من دول المحيط الهادئ ، تتطلع فيجي الى اليوم التي تحتل فيه فانواتو المكان الذي تستحقه في هذه المنظمة العالمية .

منذ عشر سنوات ، أصبحت فيجي مستقلة بعد مناقشات سلمية وبناءة مع المملكة المتحدة ، التي كانت مسؤولة عن ادارتها عندئذ . ان عملية الحوار السلمي التي أدت الى استقلال فيجي في ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ ، مازالت هي حجر الزاوية في استقلالنا وحياتنا الوطنية والأساس الذي نقيم عليه علاقاتنا مع الدول الأخرى . ان الاحتفال بالذكرى العاشرة الذي يجريه شعب فيجي اليوم ، انما يبين مدى العملية الديمقراطية والسلمية التي يتميز بها تطورنا الاقتصادي والسياسي والاجتماعي اليوم . ان ايماننا الراسخ بقيمة السلم والحوار السلمي البناء في حل المشاكل ، يعتبر أيضا أهم ما نستوحيه في عضويتنا في هذا المجتمع الدولي .

وبادئ ذي بدء ، أود أن أكرر التزام فيجي الراسخ والقانع بميثاق الأمم المتحدة وبآمالها في أن يستتب الأمن والسلم في العالم .

ان هذه الدورة تعتبر هامة في تاريخ الأمم المتحدة ، لأنها تعتبر علامة على بداية عقد جديد في الجهود المستمرة التي تبذلها هذه المنظمة لوضع إطار عالمي للحفاظ على السلم والأمن الدولي ، والعمل على احترام حقوق الانسان وحرية ولزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم أجمع . وبينما نبدأ هذا العقد ، فقد يكون من المناسب في رأى وفدي ، أن تدگر الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية نفسها بالتزاماتها بالحفاظ والتمسك بهذه الأهداف والمبادئ التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة منذ خمسة وثلاثين عاما . وفي رأى وفد فيجي ، ان مثل هذه التذكرة لا يمكن أن نغالي فيها ، وهي في محلها نظرا للخطر الذي يتهدد التعايش المتناسق على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي بسبب سياسات التوسع القاسية التي تتجاهل وتتناسى وتفرض الحرف عن الابعاء الوطني واحترام الفرد لذاته ومشاعر الشعوب في البلدان الصغيرة والضعيفة والمقسمة ، والتدهور الواضح للانفراج بين الدولتين العظميين بما له من آثار عكسية سيئة على الاستقرار والسلم العالميين ، والطريق المسدود الذي وصلت اليه حاليا العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب من ناحية وبين العالم الثالث والدول الصناعية من ناحية أخرى بسبب عدم مقدرة كل من المجموعتين على التوصل الى اتفاق عام في الرأى ، وعدم احترام القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات التي التزمت بها الدول الأعضاء بصورة فردية أو جماعية بأعتبارها أساسا للعلاقات الدولية ، وبسبب تزايد نسبة تعداد البشر الذين هرموا من حقوقهم المكتسبة بمجرد

مولد هم في تقرير المصير والاستقلال نتيجة للقهر السياسي ، والاضطهاد الديني ، والاستعباد الثقافي والتزمت الأيد يولوجي .

ان فيجي تعتقد ان هذه هي بعض القضايا الأساسية التي تهدد في بداية عقد الثمانينات عمل بل ونفس وجود الأمم المتحدة .

ان فيجي دولة مستقلة صغيرة في جنوب المحيط الهادئ تفخر بتقاليدها القائمة على تعايش أعراق مختلفة في وئام تام في ظل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، والتطور السياسي المستقر والتعايش السلمي مع جيرانها . ولكن فيجي باعتبارها عضوا مترابلا ومتكاملا في المجتمع الدولي ، فانها تتأثر بقلق بالغ الى استمرار تصاعد النزاعات التي لم تحل في العديد من مناطق العالم .

ان الموقف في الشرق الأوسط ، على سبيل المثال ، لا يزال يثير قلقنا العميق بصفة أساسية بسبب آثاره على السلم والأمن الدولي وعلى المستقبل الاقتصادي للعالم . ان السعي الى ايجاد سلام عادل و دائم في المنطقة ، قد استمر لعدة سنوات حتى الآن . ولقد عقدت دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين هذا العام . وبذلت جهود لا حياء المباحثات المتوقفة بشأن حقوق الفلسطينيين . كما ان المجموعة الأوروبية قد اتخذت مبادرة جديدة بالملاحظة ، ان أرسلت بعثة استطلاعية لجميع الأطراف هذا العام ، في محاولة لاجلال السلام في المنطقة عن طريق الحوار . وبينما تبدوا امكانيات الحل السريع غير موثوق بها ، فمن المؤكد ان قضية فلسطين هي لب النزاع في الشرق الأوسط .

ان التسوية عن طريق التفاوض ، في رأى وفدي ، يمكن ان تقوم على المبادئ التالية :

(أ) انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ؛ (ب) الاعتراف المتبادل من جانب الأطراف المعنية بالاهتمامات المشروعة لكل طرف ، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة وطن له وقبول احتياجات أمن اسرائيل ، واشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات المؤدية الى حق شعب فلسطين في تقرير المصير .

اننا نعتقد أيضا ان جميع الأعمال التي تعطل التوصل الى حل عادل عن طريق عملية

الحوار والمشاورات ، يجب أن تتوقف . وفي هذا الشأن ، فان سياسة اقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة والقرار الذي اتخذته اسرائيل من جانب واحد لتغيير طابع القدس ووضعها القانوني ،

يعتبران عقبة في طريق التسوية السلمية في الشرق الأوسط . ومع ذلك ، فاننا مازلنا نعتقد ، أن توفّر حسن النية والتفهم من جميع الأطراف سوف يمكّن من التوصل الى حل ودي لمشكلة الشرق الأوسط المعقدة .

ان مجرى الأحداث في الشرق الأوسط لا يزال يؤثر على الوضع في لبنان ، الدولة الصغيرة التي يتعرض وجودها السلمي والأمن للخطر . ولأسفنا البالغ ، فان القيام بالنشاط المسلح والهجمات السريعة قد استمر . ولكي تعود الأمور الى وضعها الطبيعي في المنطقة ، فانه يجب احترام استقلال ووحدة أراضي وسيادة لبنان . ونظرا لالتزام فيجي بمبادئ الميثاق المتعلقة بالسلم والأمن الدولي ، فاننا قد قررنا المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ الأمن في جنوب لبنان . ان اشتراكنا ينبع أيضا من ايماننا بأن حفظ السلام بينما لا يعتبر بديلا لعملية منع السلام نفسها، الا أنهما لا يتعارضان . وعلاوة على ذلك ، فانه بالنسبة لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، هناك اتفاق شامل على ان وجودها ضروري وحيوي كجهاز لحفظ السلام في المنطقة . ولهذا ، فمن المهم أن تتعاون معها جميع الأطراف ، حتى يمكن لتلك القوات أن تقوم بمهامها التي اضطلعت بها بالكامل . ومن المؤسف أنه ، رغم ان عمليات حفظ السلام مثل قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، قد أثبتت جدواها ، إلا ان موقفها المالي لا يزال غير مضمون . اننا نؤيد تماما الملاحظات التي أبدتها الأمين العام في تقريره السنوي المقدم لهذه الجمعية حيث قال :

” ان هذه الحالة تلقي عبئا ثقيلا على كاهل البلدان التي تسهم بالقوات وقد يكون لها ، اذا سمح لها بالاستمرار ، أثر ضار على مستقبل هاتين العمليتين ” . (A/35/1, p.10)

ان البلدان المشاركة في تلك القوات ، وبصفة خاصة البلدان النامية مثل بلدي ، لازالت تعاني من عدم امكانها المساهمة بالعبء المالي لحفظ السلام . وبما ان الحفاظ على السلم والأمن الدولي يعتبر مسؤولية جماعية ، فاننا نأمل في اننا سوف نتحمل جميعا التزاماتها المالية في هذا الشأن .

وعلاوة على ذلك ، فان وفد يندوكر بأن الجمعية العامة في قرارها ١٦٦/٣٤ طالبت باجراء دراسة في هذه السنة عن " المعدلات الموحدة الحالية لتسديد المصروفات ، بغية ضمان معدل سداد منصف لحكومات الدول المقدمة للقوات " . ان وفد يندوكر الى هذا القرار الهام ، ونأمل أيضا في أن تتمكن هذه الجمعية من اتخاذ اجراء يكفل مزيدا من معدلات سداد أكثر انتظاما وانصافا للدول المقدمة للقوات . ودون ذلك فان الدول سوف يكون عليها أن تتحمل المصروفات المتزايدة لقواتها الوطنية الموفدة في مهام الأمم المتحدة لحفظ السلم .

ان النزاع في الهند الصينية وفي غرب آسيا لم يحل . ورغم الجهود المبذولة لتمهيد الوضـع في كمبوتشيا وأفغانستان ، لم يتم التوصل الى حل سياسي مقبول للأطراف المعنية مباشرة . ونظرا للالتزام بالسلم والأمن وبالاعتبارات الانسانية لتخفيف محنة اللاجئين ، فاننا في حاجة الى ايجاد حلول ملحة . ويحدونا الأمل في أن قرار الجمعية العامة ٢٢ / ٣٤ فيما يتعلق بالوضع في كمبوتشيا ، سوف ينفذ بسرعة بالتعاون مع الأطراف المعنية .

وفي حالة أفغانستان ، لازلنا نؤمن بأن القرار ES-6/2 يوفر أساسا لحل مرض . ورغم أن الجهود التي بذلت لحل الأزمة لم تتجح حتى الآن ، فانه من الضروري أن نسعى الى التسوية عن طريق التفاوض .

ان وفد بلادي يؤيد تنفيذ هذه القرارات أساسا ، لأنها تنص على انسحاب القوات الأجنبية ، وهذا بدوره يسهل من ممارسة الشعوب المعنية لحق تقرير المصير . اننا نعتقد تماما أن الشعوب هي التي يجب أن تقرر مصيرها دون أي تدخل من الخارج مهما كان شكله . ان هناك مشكلة تواجه الأمم المتحدة كل سنة ، ولا تختلف عن المشاكل في جنوب شرق آسيا وفي غرب آسيا التي أشرت اليها ، وهي مشكلة تصفية الاستعمار .

ان العديد من الأعضاء الذين تحدثوا من فوق هذه المنصة ، قد لفتوا الانتباه الى الاحتفال هذا العام بالذكرى العشرين لاعلان تصفية الاستعمار الصادر في ١٩٦٠ .

وبينما نرحب باستقلال العديد من الدول منذ ١٩٦٠ ، الا أننا نعلم محنة العديد من الدول التي لا تزال تحاول أن تكون سيدها مصيرها في افريقيا والكاريببي ومنطقتنا في العالم .

ان وفد بلادي يؤيد الحقوق الثابتة لجميع الشعوب المستعمرة في ممارسة تقرير المصير وفقا لمبادئ هامة واردة في الميثاق وفي القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وبعد تحقيق استقلالنا في ١٩٧٠ وبعد انضمامنا الى عضوية هذه المنظمة وعضوية لجنة ال ٢٤ ، فقد استوحينا هذه المبادئ في معالجتنا لمختلف حالات تصفية الاستعمار . واذ نأخذ في الاعتبار أن الميثاق يعترف برفاهية ومصالح الشعوب المستعمرة ، باعتبارها مصالح عليا ، فاننا نؤيد الرأي القائل بأن الشعوب هي التي يجب أن تختار مصيرها بحرية . ولذلك ، فاننا سنراقب التأكيدات الايجابية المقدمة من الأطراف

المعنية من حيث أنها سوف تستوحي رغبات الشعوب فيما يتعلق بمستقبلها . ولازلنا نعتقد أنه مامن مصالح ذاتية أو اعتبارات ضيقة ، كتلك المبنية على اختلاف العرق أو العقيدة أو اللون ، يجب أن تعطى عملية تصفية الاستعمار .

وفيما يتعلق بالاقليم الدولي ناميبيا ، فاننا نلاحظ أن المحاولات المستمرة لاجاد حل مقبول دوليا ، لم تؤد الى الاستقلال حتى الآن . ومن المؤسف أن خطة الأمم المتحدة الموضوعية بعناية لتصفية الاستعمار بصورة سلمية في ناميبيا ، لم تنفذ بسبب استمرار تشدد جنوب افريقيا . ان وفد بلادي يحدوه الأمل في أن جنوب افريقيا سوف تنهي بسرعة احتلالها غير المشروع للاقليم ، وتقبل حلا مبنيا على المبادئ الهامة الواردة في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٨٥ (١٩٧٨) اللذين ينصان على حكم الأغلبية على أساس انتخابات حرة تتم تحت اشراف الأمم المتحدة . وبالإضافة الى ذلك ، فان حركة سواهاو يجب أن تستمر في المشاركة في العملية المؤدية الى الاستقلال . ان مثل هذه الخطوات ، يجب أن تسفر عن حل سلمي يستحقه شعب ناميبيا الذى طالما حرم منه طويلا .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ، فان ممارسة الفصل العنصرى البغيض لا تزال تقلق المجتمع الدولي . ان القهر يجب أن تستبدل به تغييرات حقيقية ترمي الى اقامة حكم الأغلبية والى تنفيذ مبادئ حقوق الانسان بالكامل .

ان رئيس وزراء بلادي عندما تحدث الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين المنعقدة في ١٩٧٦ ، قال : " ان الفصل العنصرى أمر بغيض بالنسبة الينا " . (A/31/PV.25, p.42) ، واننا مازلنا نؤيد تماما هذا الموقف . ونحن على يقين من أنه في المجتمعات متعددة الأجناس والثقافات ، يستطيع كل فرد أن يستفيد من ثمار السلام والتقدم والرفاهية . ان خبرتنا في فيجسي قد أوضحت أن هذا أمر ممكن .

وبالنسبة لموضوع حقوق الانسان ، فان بلادي يسعدنا انتخابنا لعضوية لجنة حقوق الانسان اعتبارا من العام المقبل . واننا نعتزم أن نكون على مستوى الثقة التي وضعها فينا المجتمع الدولي ، عن طريق مشاركتنا البناءة في مناقشات هذه اللجنة .

ورغم أنه تم احراز تقدم كبير في مجال حقوق الانسان ، الا أن جهود المجتمع الدولي لاتزال تتأثر بانتهاكات هذه الحقوق في العديد من مناطق العالم . ان الاضطهاد السياسي ، والتفرقة العنصرية ، والتعذيب ، والأحكام التعسفية ، لازالت هي الحقيقة المرة حتى يومنا هذا . ومن المهم أن نفهم أنه في التحليل النهائي ، فان حقوق الانسان الفردية يجب أن تقوم على أساس حقوق الانسان الجماعية . ان التحرر الوطني وتقرير المصير ، يوجدان الاطار لذلك ، وعند تحقيق ذلك فقط سوف نضمن حقوق الانسان لكل فرد .

ان وفد بلادي يعتقد أن الاجراءات الملموسة والفعالة ، يجب أن تعتمد بسرعة من هذه المنظمة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الانسان ، وعن طريق العمل على أن من يتسببون في دفع موجات من اللاجئين عبر حدودهم الوطنية أو الى البحر ، سوف يبذلون روح التعقل والمسؤولية . وسواء في افريقيا أو آسيا أو الشرق الأوسط أو في أى مكان آخر ، فان اللاجئين يعانون من المعاملة اللاانسانية . ان وفد بلادي يناشد هذه الجمعية أن تؤيد جهود الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى للتخفيف من محنة هؤلاء البشر . اننا يحدونا الأمل في أن ادراج بند في جدول أعمال هذه الدورة بعنوان " التعاون الدولي للحد من عدد اللاجئين " سوف يقربنا من حل مشكلة اللاجئين . اننا نذكر هذه المنظمة ، مرة أخرى ، بأن استقرار استقلالنا الحديث أمر ضروري بالنسبة للنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك بالنسبة الى دعم حقوق الانسان . وهذا الأمر يجب أن يؤسس لأننا لا نستطيع الا أن نحتاط ضد التعسف والقمع وحتى من الزوال النهائي . واننا نجد قلقين في فيجي لأن مجتمعنا متعدد الأجناس والثقافات ومتعدد الأديان ، ويتعين علينا في مجتمع كهذا أن نسهر على ألا يلحق بأى قطاع من قطاعاته أى ضرر . ان كرامة الانسان التي تنعكس في المساواة بين الجميع ، هي الأمر الذى نؤمن به .

ان المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة الخاص بالمرأة الذى عقد في شهر تموز/ يولييه الماضي في كوينهاغن ، يعد جانبا من الجوانب الكثيرة للجهود الدولية الرامية الى تحقيق المساواة للجميع في مجال حقوق الانسان . ومع أن برنامج العمل ، بالنسبة للجزء الثاني من عقد المرأة لم يتم اعتماده باجماع الآراء ، فان وفد بلادي يرى أن الوثيقة تتضمن اطارا مقبولا من الجميع ، يمكن للحكومات أن تحاول من خلاله تحقيق أهداف هذا العقد . هذا بالاضافة الى أن الاتفاقية الخاصة

بالغاء التمييز ضد المرأة ، التي اعتمدها الجمعية العامة في العام الماضي ، يجب أن تمثل الآن قاعدة تقوم عليها جهودنا الرامية الى النهوض بالمرأة التي تمثل نصف البشرية .

ان التقدم الذي تحقق في فيجي بشأن قضية حقوق الانسان واحترام الآخرين وما يترتب على ذلك من سلم وانسجام ، يمكن تلخيصه في النص المقترح من بيان رئيس الوزراء الذي توجه به الى شعب فيجي بمناسبة عيد استقلالنا هذا الصباح ، حيث قال :

" لقد كان حفلنا حسنا في فيجي حيث تمتعنا بالسلم وحققنا تقدما ، وأصبح الاستقرار يسود بلدنا . وينبغي أن تهدف جهودنا في المستقبل الى حماية هذا الاستقرار . ان هدفنا هو أن نشيد في بلدنا مجتمعا متعدد الأجناس بحق ، تكون فيه رفاهية الجميع هي مهمتنا المشتركة .

" وبفضل التسامح والارادة الحسنة وبفضل العمل الكادح والاخلاص ، وهي المسائل التي حققت لنا السلم والتقدم والاستقرار ، فانني أعتقد أن مستقبل بلدنا سيكون زاهرا . واننا ان نتطلع الآن الى العقد القادم للتنمية ، فيجب علينا أن نتذكر أن الاسهام الذي نقدمه لبلدنا وللعالم ، يتمثل في مجتمع موحد متعدد الأجناس يسوده الوئام " .

ان العديد من المتكلمين الذين سبقوني الى الحديث ، تكلموا في الأحداث الحالية وأشاروا الى الوضع الاقتصادي في العالم والى المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم . ان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة التي انتهت مؤخرا قد اهتمت بالوضع الدولي والحاجة الملحة الى ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد . ان جزءا كبيرا من عملية اعادة هيكلة ذلك الاقتصاد يؤكد على تنمية البلدان الصغيرة ، والبلدان الأقل حظا ، والبلدان المتضررة جغرافيا والبلدان الفقيرة في العالم . ان وفد بلادي سعيدي ان قد تم التوصل الى توافق عام في الرأي بشأن مسألة الاستراتيجية الدولية للتنمية . ونحن نأمل أن يتم اعتماد النص وأن تنفذ توصياته سريعا . ومع ذلك ، فقد شعرنا بخيبة أمل لأن الدورة الاستثنائية قد فشلت في التوصل الى توافق عام في الرأي بشأن جولة المفاوضات الشاملة ، ولكننا نأمل في أن الاعداد لجولة اخرى شاملة سوف ينتهي خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

ان المجتمع الدولي ليتذكر التكافل الاقتصادي بين دولنا . لقد ظهر ذلك خلال العديد من القرارات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة التي تدرك جيدا المأزق الاقتصادي للبلدان النامية الجزرية مثل بلادي . وفي بياننا الذي أدلينا به خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أكدنا على مشاكل التضخم ، وزيادة أسعار الطاقة ونظام الحماية . ولن نكرر هذا هنا . ان ما نحن في حاجة اليه ليس التكرار والاعلانات والقرارات المتعلقة بحسن النية ولكن الارادة السياسية الحقيقية الأمانة للعمل على مساعدة تلك الدول التي هي في أمس الحاجة اليها .

ومع ذلك ، فان وفد بلادي قد أكد دائما آراءه بشأن التجارة التي هي العامل الأساسي بالنسبة الى النمو الاقتصادي . ان معظم الدول النامية الجزرية ، مثل فيجي ، تواجه بمواردها المحدودة وبأسواق محلية صغيرة واعتماد كبير على الاستيراد ، ومصاريف نقل مرتفعة . بعد أن أوضحنا هذا ، أقول اننا خلال عقد استقلالنا قد تحملنا مسؤولياتنا كاملة تجاه حل هذه المشكلات . اننا نعتقد أن قواعد المبادلة المنصفة في التجارة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تمثل أفضل شكل من أشكال المساعدة . اننا مقتنعون أن أفضل شكل من المساعدة الذي تمنحه البلدان الاخرى لنا هو أن توفر لنا أسواقا متاحة بشأن تسويق صادراتنا .

ان علاقاتنا مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتبعث على التشجيع بالنسبة الى تحسين العلاقات الاقتصادية مع بلدان المحيط الهادئ ، والبلدان الافريقية ، وبلدان منطقة الكاريبي ، كما انها منحت منتجاتنا من السكر حق الدخول الى أسواقنا بكميات مؤكدة وبأسعار مضمونة . اننا لممتنون لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية للمعونة الكبيرة والمساعدة الفنية اللتين قد متنا اليها بموجب اتفاقية لومي الثانية . كما اننا نقدر حق التقدير الخطوات الايجابية التي تم اتخاذها تجاه الاتفاقات التجارية الاقليمية والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان جنوب المحيط الهادئ التي تعمل على ادخال واسع للمنتجات دون ضرائب ودون تقييد على أساس عدم المعاملة بالمثل . ان وفد بلادى سعيد فيما يتعلق بالتقدم الذي تم احرازه من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حيث تحقق اتفاق بشأن انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية .

ان الدول الجزرية الواقعة جنوب المحيط الهادئ لها وحدتها وهويتها خلال محفل جنوب المحيط الهادئ . ان الدول الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ الذي أنشيء عام ١٩٧١ قد عززت التعاون فيما بينها وقطعت شوطا بعيدا فيه . ان الاجتماعات العادية لبلدان محفل جنوب المحيط الهادئ قد سيطرت على بعض المشكلات وأكدت على التعاون فيما بين الدول الأعضاء وتقديرهم المساعدة الاقتصادية ، والمهارات المتخصصة ، واليد العاملة ، والتعاون التقني ومتطلبات أعمال الصيد . والواقع ، أن محفل جنوب المحيط الهادئ يعتبر منظمة دولية تحترم تقاليد المنطقة فيما يتعلق بالاكثفاء الذاتي والمساعدة المشتركة ، وهذا أمر مطابق لمفهوم الأمم المتحدة فيما يتعلق بزيادة التعاون بين البلدان النامية .

في بداية كلمتي هذه أشرت الى أن أحد الأسباب الداعية الى قلق العالم اليوم هو استرخاء الانفراج الناجم عن عدم احترام القانون الدولي ، والاتفاقات والمعاهدات التي انضمت اليها الدول فرادى وجماعات كقاعدة من قواعد السلام والعلاقات الدولية المنسجمة . وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أشير بايجاز الى الموضوع الهام الخاص بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ، وذلك في نطاق نزع السلاح الشامل والكامل .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين اعتمدت القرار ٣٤٧٧ (د - ٣٠) الذي يقضي بدعم فكرة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ، ودعوة

بلدان المنطقة للتشاور بشأن الطرق والوسائل التي تعمل على تحقيق هذا الهدف ، ويعبر القرار أيضا عن الأمل في أن تتعاون جميع الدول ، وبصفة خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية تعاونا كاملا للعمل على تحقيق الهدف الرامي الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المحيط الهادئ .

ان رؤساء حكومات الدول المستقلة أو الدول التي تحكم نفسها الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهندي منذ اعتماد القرار ٣٤٧٧ (د - ٣٠) قد أدلوا ، أثناء مشاوراتهم ، ببيانات عديدة فيما يتعلق بأهمية حماية منطقة جنوب المحيط الهادئ من الخطر النووي ومن خطر تفجر نزاع نووي ، ولكن التعاون الذي كانوا يأملون فيه من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في المنطقة لم يتحقق بعد .

كان هناك تقدم مشجع تم احرازه عن طريق اعلان وانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المحيط الهندي ، والشرق الأوسط وجنوب آسيا وكذلك فيما يتعلق بجعل أفريقيا وأمريكا اللاتينية مناطق لا نووية . ومما يؤسف له ، فان أوسع المحيطات ، وهو المحيط الهادئ ، والذي كان ، بسبب اسمه ، من المفروض أن يكون أكثر المناطق سلما ، لا يزال محل اجراء تجارب نووية . ولهذا فاننا نطلب من تلك الدول المعنية أن تمتنع عن أية اجراءات مخالفة للهدف المتمثل في انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ، ونحثها على الدخول في حوار ومفاوضات مع الدول الواقعة في المنطقة من أجل تحقيق هذه الأهداف . ان كل فرد يعترف بأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة المحيط الهادئ لا يسهم في أمن منطقتنا فحسب ولكنه يعتبر أمرا هاما في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ، كما يعد خطوة تؤدي للتوصل الى انهاء نزع السلاح الشامل والكامل .

ان النداءات العديدة للجمعية العامة في العديد من قراراتها السابقة بوضع حد لجميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات ، هذه النداءات يجب أن تقبل من جانب الجميع . وفي المناخ الدولي الحالي ، والذي نجد فيه الكثير من الطرق المسدودة فيما يتعلق بجهودنا من أجل مفاوضاتنا بشأن نزع السلاح ، فان المطالبة بوقف جميع التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ،

يعد أمراً حتمياً أكثر من أى وقت مضى . ان الأولوية القصوى يجب أن تكون في العمل على اعتماد تدابير فعالة تجاه نزع السلاح النووى وعقد اتفاق بشأن نزع السلاح الشامل والكامل .

والى جانب النداء الموجه من دول المحيط الهادئ الجزرية الرأى يتعلق بضرورة وقف جميع التجارب النووية في المنطقة ، وهناك أيضا احتجاجنا على القاء النفايات النووية في مياهنا وعلى جزرنا . وفي تموز/ يولييه من هذا العام فان رؤساء حكومات محفل جنوب المحيط الهادئ فى اجتماعهم الذى عقدوه في كيريباني اتخذوا قرارا بالاجماع يدونون فيه أى عمل يتعلق باستغلال المحيط الهادئ لأغراض نووية بما لا يتلاءم ومصالح شعب منطقة المحيط الهادئ . لقد كان هذا نتيجة لقرار مماثل اتخذ في اجتماعهم في العام الماضي بشأن تخزين الوقود النووى المستهلك في المحيط الهادئ . وقد أكد لنا من جانب تلك الدول المعنية أن هذا لا يمثل خطرا يهدد شعوبنا ، لكن التجربة في مناطق أخرى علمتنا أن هناك حوادث قد وقعت ، وقد تقع في المستقبل . وعلى أية حال ، فان وفد بلادى ليس مقتنعا بأنه يوجد حاليا نظام لتخزين الوقود النووى يقدم ضمانا كاملا ضد الحوادث التي يمكن أن تترتب على مثل ذلك التخزين .

ان مسألة نزع السلاح الشامل الكامل لا تزال هي الشغل الشاغل لقلق هذا العالم ، الذى يبدو أن أساسه مهدد ليس فقط من وراء المأزق الذى وصلت اليه المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تجاه وضع اتفاق لنزع السلاح العام الكامل ، ولكن أيضا نتيجة الزيادة في الموازنات العسكرية من جانب جميع القوى العظمى ، تلك الزيادة التي تؤدى الى التواعد المستمر في سباق التسلح . ان النداءات السابقة من أجل تجميد وتخفيض الموازنات العسكرية ، بما فيها نداء الجمعية العامة الذى وجهته في العالم الماضي في قرارها ٣٤ / ٣٨ ، الذى اعتمد دون تصويت ، قد ثبت فى ضوء الموازنات العسكرية للقوى العظمى للسنة القادمة أنها مجرد حبر على ورق .

ولعل مقرر الجمعية العامة الوارد في القرار ٣٤ / ٧٥ الصادر في كانون الأول / ديسمبر الماضي
بإعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح يبين معدل التقدم الذي أحرزناه حتى الآن في هذا
المجال .

ولعل المؤتمر العالمي لنزع السلاح المزمع عقده بعد الدورة الثانية لنزع السلاح يكون في
نظر وفد بلادى أنسب المحافل الذي تشترك فيه جميع الشعوب والبلدان في العالم ، وبالنسبة لكل
إنسان لبذل جهد مدروس في سبيل التوصل الى بعض التوافق في الآراء بشأن الطرق والوسائل
لتحقيق هدفنا . ولكي يكون هذا المؤتمر فعالا فانه يتطلب الارادة السياسية واشتراك جميع
البلدان الحائزة للأسلحة النووية . ولكي يكون لهذا المؤتمر أى أثر فعلي ، فانه يجب أن يعقد في
أقرب وقت مستطاع .

وربما يتساءل البعض لماذا يثير واحد من أصغر أعضاء الأمم المتحدة قضية الصفة العاجلة
للمفاوضات العالمية لنزع السلاح . ان ذلك يرجع الى أسباب متنوعة . عندما تكلم رئيس وزراء
راتوسير كاميزيزى مارا أمام الجمعية العامة منذ عشر سنوات خلت عن قبول فيجي في الأمم المتحدة
قال ان ملاحظات فيجي عن الشؤون العالمية والأحداث العالمية تبدى مع مراعاة موقعنا الجغرافي
المنعزل الذي يعطينا بدوره نظرة تختلف عن نظرة دول كثيرة أخرى أقرب منا الى نبض الشؤون
الدولية . ولهذا السبب بالذات ، ونظرا الى البحث الذي لا نهاية له عن طرق ووسائل بديلة
أخرى لتحقيق أى تقدم في الكثير من محاولاتنا الدولية ، قد تكون ثمة فائدة في أن نأخذ ببعض
وجهات النظر التي عبرت عنها الدول الصغيرة والمتوسطة . وتنتظر فيجي الى الطريق المسدود
الذي تم الوصول اليه في العديد من مفاوضاتنا المتصلة بنزع السلاح على انه ليس خطيرا فحسب على
مستقبلنا الحالي بل أيضا انه فير مرفوب فيه نظرا لآخر النزاعات الاقليمية في جنوب شرقي وحنوب
قربي آسيا وكذلك في الشرق الأوسط .

وثمة سبب آخر رأى بلد صغير أن يعلق من أجله على نزع السلاح العالمي ؛
وهو مسؤوليتنا العامة أمام المجتمع العالمي . ان مسألة نزع السلاح هي في
نظر وفدنا ليست مسألة تخص الدول الكبرى وحدها . انها مشكلة تؤثر على كل عضو
في المجتمع الدولي ليس فقط فيما يمس مصالح أمنه بل أيضا في بقائه ذاته . ولسوف يكون من
قبيل انعدام الشعور بالمسؤولية ، وينطبق ذلك على بلدان صغير أخرى أن نلنوز بالصمت أو

اللامبالاة في قضية نزع السلاح . ان الدولتين العظميين والدول الكبرى الأخرى لا تستطيع أن تدعي لنفسها دور الحارس على مصير البشرية في وقت تطرح فيه مسألة مستقبلها بل وبقائها . ويدرك وفد بلادي كما انه يقدر عمل لجنة نزع السلاح في هذا المجال . وينبغي أن يشكل تقريرها الذي يبين المراحل المختلفة من المفاوضات بشأن عناصر برنامج شامل لنزع السلاح وتوصياتها الأساس لجهودنا المستقبلية . وفي هذا الصدد ، فان تقرير لجنة نزع السلاح الذي سيمرض على هذه الدورة والمتضمن تقرير هيئة نزع السلاح ينبغي أن ينوّه من جديد بالحاجة الى تنسيق وتدارس الجهود التي نبذلها ، كما انه ينبغي أن يحظى بقدر جدي من دراسة الجمعية العامة .

لقد سجل مؤتمر الاستعراض الثاني الخاص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انتهى مؤخرا في جنيف أن تقدما معقولا قد أحرز في بعض المجالات الرئيسية عن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ولكن مرة أخرى ، فاننا نلاحظ بقلق شديد عجز المؤتمر عن التوصل الى اتفاق بشأن القضايا المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح والسلم والأمن الدولي . وهذا يعزز مرة أخرى الصفة العاجلة للنداء الذي يوجهه وفد بلادي ومن سبقوني الى الدول الكبرى للتعاون الكامل في عمليات التفاوض الرامية الى اقامة السلم والأمن .

وانا كان هناك بصيص من الأمل فيما يتعلق بما تستطيع أن تفعله الارادة السياسية والتعاون بين الدول اللذين افتقر اليهما المجتمع الدولي حتى الآن في جهودنا للتوصل الى اتفاقات في مجالات نزع السلاح العالمي ، وفي الدورة الاستثنائية الأخيرة الخاصة بالجولة العالمية للمفاوضات بشأن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فان هذا البصيص من الأمل هو الذي برهن عليه النجاح الذي تحقق في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عن قانون البحار في جنيف ، والتي انتهت مؤخرا . ان القضايا الجوهرية التي تعثر فيها المؤتمر على مدى سنين ، والتي تم حلها الآن لتبين بما فيه الكفاية حقيقة أساسية ؛ ألا وهي أن المجتمع الدولي يستطيع أن يتوصل الى اتفاق في الرأي في أية مجالات من المحاولات الدولية اذا ما توفرت الارادة الحقيقية والتصميم على ذلك .

ان مشروع الاتفاقية الذي ظهر ، أي اقامة نظام جديد للتحكم في المحيطات يقوم على العدل الاجتماعي الدولي ، يحظى بأهمية خاصة بالنسبة للبلاد الجزرية الصغيرة وأقاليم المحيط

الهادئ التي تعتمد اعتمادا كبيرا على موارد البحر في احتياجاتها اليومية . وبالنسبة للبلدان الأرخبيلية مثل فيجي ، فانه مما يسعدنا خاصة أن نلاحظ أن مفهوم النظام الأرخبيلي ثابت تماما في مشروع المعاهدة ، وقد حظي الآن بقبول عالمي .

ان هذا الانجاز الرئيسي ليشير المزيد من المخاوف من جانبنا عن مساحتنا المحيطية الواسعة . ولقد سبق أن أشرنا الى الخطر الذي يشكله بالنسبة لشعبنا التجارب النووية والقضاء النفايات النووية في محيطنا . ويقترن هذا الخطر بخطر حقيقي آخر وينفس الحزم ألا وهو الضرر الذي قد ينشأ عن التسرب والانتشار النووي على بيئتنا ، سيما مواردنا البحرية . وبينما تجرى التجارب النووية والقضاء النفايات النووية خارج مياهدنا الاقليمية ومناطقنا الاقتصادية ، فان ذلك لا يحول دون الآثار الضارة الناجمة عن التسرب الى مناطقنا والتأثير على الحياة البحرية فيها ، وهي لا تحول دون انتقال أنواع الأسماك الكبيرة مثل التونا من مناطق التجارب الى مناطقنا حيث يجرى صيدها . اننا ننوه بهذه النقاط من أجل ابراز الصفة المساوية لاستهجان التجارب النووية عامة ، والقضاء النفايات النووية ، وهي عمليات تتم في منطقتنا .

ان الموضوع الرئيسي فيما تحدثنا بشأنه هو السلم والأمن في هذا العالم . وبغيره مما لا يتوفر الا قدر ضئيل من الأمل للانسانية حيث ان السلام في الواقع ضروري كشرط مسبق لتحقيق آمالنا في عالم أفضل .

السيد هيبورن (جزر البهاما) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ،

أود بادئ ذي بدء نيابة عن حكومة البهاما وشعبها أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان سجل انجازاتكم يؤهلكم تماما لادارة مناقشات هذا الجهاز . وانني أتمنى لكم النجاح التام في أداء مهامكم ، ويمكنني أن أوكد لكم سيدي ، ان وقد بلادى سوف يتعاون معكم تماما .

ويسعدني كذلك أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أوجه الشكر الى سلفكم السفير سليم من تنزانيا الذي أدار من خلال دبلوماسية هادئة وكفاية وخبرة أعمال الدورة السابقة بشكل فعال ومثير للاعجاب .

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن تقديرنا الصادق للأمين العام الموقر الذي لا يكل والى هيئة موظفيه وذلك نظرا لتفانيهم في الواجب ، ولوفائهم للمنظمة ، ولذلك فاننا نؤيدهم تماما في جهودهم لتنفيذ مقررات وقرارات المنظمة .

وانطلاقا من الايمان الراسخ بمبدأ عالمية عضوية الأمم المتحدة ، فان وفد بلادى يرحب بحرارة بزمبابوى ، والدولة الشقيقة في منطقة الكاريبي سانت فنسنت وجزر فرينادين في عضوية هذه المنظمة . ونود أن نهنيء هذين البلدين من دول الكومنولث باستقلالهما ويزوفهما في مجتمع الدول الحرة ذات السيادة .

في عام ١٩٧٣ ، عندما أصبحت البهاما عضوا في الأمم المتحدة ، فاننا تقد منا بتصورنا للموقف الدولي ، والمشاكل التي تواجه المجتمع العالمي ، وقد عبرنا أيضا عن ثقتنا في الأمم المتحدة كجهاز شامل من أجل حل المشاكل الدولية . ولكن اليوم وبعد سبع سنوات نجد أنفسنا مضطرين الى الاقرار بأن العديد من هذه المشاكل ما زال قائما ، بل وفي بعض الحالات ازداد سوءا وفي حالات أخرى أثار مشاكل جديدة . ولذلك نود ، بالاضافة الى تكرار مبادئ سياستنا الخارجية ، ان نتقدم بتقييمنا للموقف الدولي والنظر في أحسن الوسائل التي يمكن للامم المتحدة عن طريقها أن تتغلب على المشاكل التي تواجهها وأن تتوصل الى حلول سلمية دائمة لها .

ان اساس سياستنا الخارجية ، كما هو الحال بالنسبة للدول الأخرى ، هو المحافظة على سيادتنا الوطنية وشخصيتنا كمجتمع حر ديمقراطي تعتبر فيه القيم الانسانية واحترام حرية الفرد ، مكونات لا تقبل النقاش . وكأمة فان هدفنا هو المساعدة في خلق بيئة دولية يمكن فيها لجميع الشعوب أن تعيش في حالة مماثلة من السلم والحرية تحت حكم القانون . وعلى وجه التحديد فان بعض الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لبهاما تتمثل في الآتي : أولا ، ان البهاما سوف تنتهج درب السلام مع جيرانها ومع الدول التي تفكر نفس التفكير . ثانيا ، ان البهاما ستدعم حق جميع الشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال . ثالثا ، ان البهاما ستعترض على أي تدخل سياسي من قبل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . رابعا ، ان البهاما ستعمل من أجل اقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر استقرارا وانصافا .

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف ، فاننا نعتبر عضويتنا في الأمم المتحدة حجرة الزاوية في السياسة الخارجية لبهاما ونرى ان المنظمة العالمية هي أداة فريدة لتقريبنا أكثر من الهدف النهائي وهو عالم من السلام المعتمد على احترام أكبر للفرد واحتياجاته الأساسية .

ان المجتمع الدولي غير متناسق الى حد كبير ، وهو يتكون من مدى واسع من الثقافات ، والتقاليد ، والأعراق ، والأديان والعقائد . وبالنظر الى هذا التنوع ، فمن الواضح ان التعاون الشامل وحده هو القادر على خلق ظروف الاستقرار والسلم التي تعتبر ضرورية من أجل ضمان التقدم المتبادل الاقتصادي والاجتماعي للبشرية جمعاء .

وفي هذا الصدد فان البهاما ما زالت تنظر الى الأمم المتحدة بوصفها أداة لا غنى عنها

للتعاون على المستوى الدولي . ولكن عندما نفكر في مجرى الأحداث في السنوات الأخيرة ، فإننا نخرج بنتيجة هي أن التقدم والتناول البنّاء للمشاكل الشاملة لا يمكن التوصل اليهما الا اذا ابتعدت الدول الأعضاء عن المواجهة وتحولت الى حوار ذي معنى ، وتحولت من الحوار الى الاتفاق في الرأي والى التنفيذ . ولزمن طويل ، فان المسائل الأساسية السياسية والاقتصادية بقيت دون حل متأرجحة في بحر من الجدلية . ولقد قيل الكثير عن تعزيز دور الأمم المتحدة ، ولكننا اخفقنا في مواجهتها حقيقة أن مثل هذا التعزيز لا يمكن تحقيقه الا من خلال ممارسة سياسية صادقة من قبل الدول الأعضاء وأن يعتمد ذلك على رغبتها في كبح بعض المطامح الوطنية والمصالح قصيرة الامد وذلك لتحقيق مصالح غير ذاتية ومن أجل التشوق المشترك للسلم .

وان أمثل حكومة دولة نامية ، فانه تقلقني حالة العالم والمنظمة . وبالتأكيد فان الحقائق الايجابية والتطورات تسترهما الاحداث السلبية وبعض المواقف . ان ظهور دول مستقلة حديثة يتناقض بشكل صارخ مع العدوان والحرب واحتلال اراضي بعض الدول من قبل قوى أجنبية . ان التقدم في الكفاح ضد التضخم والرخاء في بعض اجزاء العالم ، تستره البطالة والتضخم والفقر الجماعي الملح والافتقار الى التقدم في انجاز التغييرات الهيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان الاستقرار النسبي في أوروبا وغياب الحرب في مناطق اخرى ، يمكن أن يوزن مقابل المشاكل الصعبة والمصادمات الخطيرة في الشرق الأوسط والعنف غير المعقول في الجنوب الافريقي ، وزيادة التهديد من الانتشار النووي .

انني أود ان اتحدث عن هذا التدهور مشيرا الى بعض المسائل الرئيسية المدرجة والمسيطرة على جدول اعمال هذه الدورة الخامسة والثلاثين .

ان البهاما ما زالت تعترض بحزم على جميع أشكال التمييز العنصري حيثما وجدت . ونحن ندين سياسة الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا ، ليس فقط لانها تنتهك جميع مبادئنا ومثلنا ولكن لأنها تفرض تهديدا خطيرا للسلم الدولي . ان الأحداث خلال السنوات الأخيرة الماضية ، قد أظهرت الاحباط المتزايد للسكان السود وعناد حكومة جنوب افريقيا . وفي رأينا ، على سبيل المثال ، ان سياسة اقامة البانتوستانات بدلا من حلها للمشاكل التي يثيرها الفصل العنصري ، فانها في الواقع وسيلة لاستمراره .

وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ فان مجلس الأمن فرض حظرا الزاميا على الاسلحة لجنوب افريقيا . وان البهاما لم ترحب فقط بهذه الحركة ولكنها أيدتها بكل حرارة ، وبالتالي فاننا نؤيد توجيه نداء الى الدول لقطع علاقاتها الاقتصادية مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ويجب أن يتأكد الاعضاء من أن البهاما ستبذل كل ما في وسعها للمساعدة في اقامة حكومة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا .

ان حكومة البهاما تؤيد بحزم ، حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال والتمتع بالحقوق الاساسية المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وفي رأينا كذلك أن شعب ناميبيا ينبغي أن يكون قادرا على ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بأسلوب ديمقراطي تحت اشراف الأمم المتحدة وأن تتاح الفرصة لجميع التجمعات السياسية بما فيها منظمة سوابو للاشتراك في ذلك .

وفضلا عن ذلك ، فان البهاما تود أن تشيد للغاية بالتضحيات البشرية والاقتصادية التي قدمت وما زالت تقدم من قبل دول المواجهة بالنسبة للموقف المؤسف القائم في الجنوب الافريقي . وبينما تشيد البهاما بالجهود التي تبذلها الدول الغربية الخمس والأمم المتحدة في التوصل بهذه المسألة الى نقطة حصلنا فيها على التفاوض ، فاننا نأسف لتباطؤ جنوب افريقيا في هذه المسألة ونحذر من أن ذلك يعد موقفا غير مسؤول وخطير أن تستمر جنوب افريقيا في عدم الاستجابة أو تشجيع تدابير يمكن ان تكون غير مقبولة عالميا .

ولسنوات عديدة فان الأمم المتحدة قد تناولت مسألة استقلال بيليز . وان حكومة بهاما ان تؤكد دعمها للتطلعات العادلة لشعب بيليز من أجل تقرير المصير والاستقلال وسلامة الأراضي وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، فانها تؤيد بيليز ايضا في رفضها للاقتراح الخاص بأن تتنازل عن جزء من اراضيها لغواتيمالا كئمن لحصولها على الاستقلال . واننا نعتبر أن خطوة كهذه تعد خلقا لسابقة خطيرة للدول في هذه المنطقة . ولذلك فان البهاما تناشد جميع الاطراف الالتزام بقرارات الجمعية العامة والاسراع في مفاوضاتها من أجل التوصل الى تحقيق حل عادل يمكن تنفيذه بالنسبة للنزاع وبالتالي السماح لشعب بيليز بممارسه حقوقه غير القابلة للتصرف .

وان أنتقل الى مسألة قبرص ، فان وفد بلادى يعرب عن خيبة أمله ازاى التقدم البطني الذى أحرز فيما يتعلق بتسوية هذه المسألة . ان الموقف الأساسى لحكومة جزر البهاما هو أن سيادة ووحدة أراضي واستقلال جمهورية قبرص لا يجب الحفاظ عليها فقط بل يجب حمايتها أيضا . وتعتقد جـزر البهاما ان ايجاد تسوية في قبرص لن يتحقق الا من خلال المفاوضات بين الأطراف . وبالتالي فاننا نعلق أهمية بالغة على المحادثات فيما بين الطائفتين ونحث على استئناف المناقشات بأسرع ما يمكن . كذلك فاننا نناشد جميع الدول أن تدين بشدة أية تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية لقبرص .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، فمن المؤسف أن نلاحظ انه بعد الكثير من الآمال السـتـيـثـارت لدينا لم يتم احراز سوى تقدم محدود للغاية نحو التوصل الى حل نهائى مقبول . ان جـزر البهاما وقد سبق أن عبرت عن موقفها بشأن الشروط التي تراها ضرورية من أجل احلال السلام في الصراع العربي الاسرائيلي ، فانها على قناعة اليوم كموضوع يتعلق بالمبادئ ، ان أى حل يجب أن يعتمد على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى المبادئ الأساسية التالية : أولا ، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . ثانيا ، ان اسرائيل يجب أن تنهـيـ احتلالها للأراضي المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ . ثالثا ، ان سيادة وسلامة أراضي واستقلال كـلـ دولة في هذه المنطقة يجب أن تحترم ، وكذلك حق كل دولة في المنطقة في أن يعيش مواطنوها في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها . رابعا ، ان اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة يجب أن يأخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

وفيما يتعلق بالتطورات التي جرت منذ اتفاقيات كامب ديفيد ، فان جزر البهاما تقلقها بعض التدابير التي اتخذتها اسرائيل في الأراضي المحتلة . ان هذه التدابير تتنافى مع المبادئ الرئيسية التي سبقت الاشارة اليها ، وهي تشكل صعوبات اضافية في المفاوضات . وان حكومة جزر البهاما بالتالي تناشد الأطراف المعنية أن تمسك عن الادلاء بأية تصريحات أو اعتماد أية تدابير قانونية أو عسكرية أو ادارية أو غيرها تشكل عائقا في وجه السلام .

وبالمثل فان الأوضاع في كمبوتشيا وافغانستان هي مصدر قلق لجزر البهاما ، حيث أن هذه الأوضاع تظهر فرض الارادة على الدول الصغيرة والمستقلة من جانب القوى الخارجية عن طريق

استخدام القوة في انتهاك صاخ للقانون الدولي مما يهدد السلم والأمن الدولي . وتدوين حكومة جزر البهاما بشدة التدخل المسلح ضد هذين البلدين من جانب دول أجنبية خرقا للمبادئ الواردة في الميثاق ، وعليه فان جزر البهاما تناشد الدول الأعضاء ، وخاصة الدول المعنية مباشرة ، التمسك بقرارات الأمم المتحدة الهادفة الى ايجاد حل لهاتين المشكلتين .

انتقل الآن الى الحديث عن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر حيوية للغاية بالنسبة لرخاء شعوبنا ، ويجب علينا ان نعترف بالتالي بأن تحقيق السلم والأمن سيكون هدفا بعيدا طالما لم يتم الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبشرية والوصول بها الى مستوى معقول على الاقل .

وكدولة نامية ، فاننا ندرك بشكل متزايد الآثار العريضة لتصرفات دول أخرى لاسيما الدول الصناعية والدول المنتجة للبتترول على اختياراتنا السياسية . ولذلك من المهم بمكان أن نناقش التطورات الاقتصادية وقضايا التنمية المتعلقة بها في هذه الجمعية الموقرة . ان جزر البهاما قد تابعت باهتمام بالغ الحوار بشأن المقترحات المتعلقة بتحويل هياكل العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية . ومع ذلك فان وفد بلادى عليه أن يسجل خيبة أمله العميقة فيما يتعلق بالنتائج التي أسفرت عنها المناقشات في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة وفي الاونكتاد وفي اللجنة الجامعة ومؤخرا في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة .

ان الركود الاقتصادي العالمي المستمر ، كان من الطبيعي ان يؤدي الى جعل التقدم نحو اقامة نظام اقتصادى دولى جديد اكثر صعوبة ولكنه لن يجعله أقل الحاجا . ان البلدان النامية ، قد تأثرت بشكل أكثر حدة من الدول الصناعية وبالتالي فان وفد بلادى يوجه نداء من أجل تعهدات تتعدى مجرد الكلمات والمؤتمرات وتتجه نحو التنفيذ الفعال لما سبق الاتفاق عليه . ومن الأهمية بمكان تعبئة الارادة السياسية من قبل جميع الأطراف . وعلى الدول المتقدمة أن تجد أساليب لاقتناع مواطنيها بشأن الضروريات المعنوية التي ينطوى عليها تقديم المعونة للبلدان النامية والحس الاقتصادي السليم في القيام بذلك . ويجب على الدول النامية من جانبها أن تجد التزامها بالاعتماد الذاتي وبالتعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث من أجل تصحيح أوجه الخلل والفجوات في اقتصادياتها الوطنية .

ان حكومة جزر البهاما ، تعترف بالفوائد التي لاحصر لها التي حصلت عليها شعوب العالم نتيجة لوجود الأمم المتحدة على مدى الأعوام ال ٣٥ الأخيرة . وليست هناك أية منظمة أو دولة أو مجموعة من الدول يمكنها أن تساعد في الرفاهية الاقتصادية لمدة مثل هذه . ومع ذلك ورغم هذه الانجازات فان الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والهيئات الحكومية ، يجب أن تحسن من أدائها . وهذا هو رأى وفد بلادى بشكل خاص فيما يتعلق بتطوير المعونة الفنية التي تقوم بها مختلف الوكالات .

وتود جزر البهاما أن تؤكد ما سبق لبعض البلدان النامية الصغيرة الجزرية ان جذبت اليه الانتباه في هذه القاعة فيما يتعلق بأن تحدد كمية المعونة المخصصة لكل بلد طبقا لنصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي فيها . فهذا أمر ينطوي على تقييم غير واقعي وغير دقيق تماما لثروات كل دولة ويؤدي الى تصنيف دولة فقيرة من حيث الموارد على أنها دولة ثرية ووضع دولة ثرية في موارد في قائمة الدول الفقيرة . وبالتأكيد فان الآثار التي تترتب على تطبيق مثل هذا المعيار ، انما تستخدم في المساس بمستوى الدخل المرتفع بشكل مصطنع للفرد الواحد نظرا لوجود بعض الاختلافات في الهياكل الاقتصادية والتي قد تنتج في حالة الدول المستقلة حديثا عن السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي كانت قائمة فيها .

وترى جزر البهاما أنه باعتماد نفس المنهج في المجموعات الثنائية ومتعددة الأطراف غير التابعة للأمم المتحدة أو للوكالات ، فانه قد يصبح من المسير على الدول ذات الدخل الأقل من المتوسط ان تتلقى العون لصالح مشروعاتها الانمائية . اننا لا نعني بأى شكل ألا يواجه القدر الأكبر من المعونة الى أقل البلدان نموا ، ولكننا نعني انه يجب اعطاء بعض الاهتمام للمعونة الانمائية الوقائية لمعاونة تلك الدول التي اتحدث عنها . ولا يجب الانتظار ، حتى تؤدي المعونة وجميع الجهود الى تصحيح الأوضاع لأن هذا يمكن تحقيقه ببساطة عن طريق مراعاة حجم البلد وقدراته على التنمية والموارد البشرية المتاحة وطبيعة المشاكل التي يواجهها البلد بغنى النظر عن مستوى نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي .

ويسعدنا ملاحظة ان المؤتمر المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي نـسـادـت الجمعية العامة بمقدرة في دورتها الثالثة والثلاثين ، سوف يعقد في آب/اغسطس من العام القادم . وفي رأينا ان الطاقة هي من أهم المشاكل الحاحا من بين مشاكلنا الشاملة . ان البلدان الفنية تستهلك قدرا غير متناسب من امدادات الطاقة في العالم . وطبقا لذلك فانه من مسؤولياتها الاولى أن تحافظ على الطاقة وان تنهض بعملية استكشاف واستغلال مكثفة لمصادر الطاقة التقليدية وان تقوم بتطوير مصادر بديلة لها . وفي هذه الجهود ، فان حكومة جزر البهاما سوف تقدم كل ما يمكن تقديمه من دعم .

وبقيامى بتناول بعض القضايا التي تواجه هذه الجمعية ، لايسعني سوى أن افكر في مشاكل أخرى عديدة تتطلب اهتمامنا . وفي البداية ، فانه من المتوقع انه يجب أن تكون هناك اقتراحات مختلفة وأولويات مختلفة وأساليب مختلفة لتناول المشاكل التي يجب الاعتراف بها ، ذلك انه من أجل تحقيق التقدم لا بد من تحقيق اتفاق في الرأي ولا بد لنا أن نتحلى بالواقعية ، ولا ينبغي لنا أن نستمر في هذا الجدل الزائد عن الحد . اننا نحتاج الى عمل فعال اذا كان لنا ان نحظى بتأييد الشعوب للأمم المتحدة .

واليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، فان الأمم المتحدة تعتبر ضرورية ولا غنى عنها . وهي تمثل أكثر من أمل بالنسبة الى العديد من الأمم وبخاصة بالنسبة الى الأمم الصغيرة والضعيفة عسكريا . وانها الملاذ الأعلى والأخير لحماية القانون الدولي ومصدر معونة ومساعدة .

واننا نقدم تأييدنا الذى لا يشوبه أى التباس الى الجمعية العامة والى مجلس الأمن ، وكذلك الى باقى أجهزة الأمم المتحدة . ونؤيد أيضا التدابير التي من شأنها النهوض بتصرفات وأفعال موحدة من أجل زيادة فعالية الأمم المتحدة . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فان البهاما تحت الدول الأعضاء والأمانة على أن يبحثا عن أولويات محددة ، من أجل تخطيط برامج متكاملة واتباع سياسات لخفض الانفاق ، وموازنة محافظة تسمح بتخصيص نسبة أكبر من الموارد المتاحة لمشروعات تعتبر ذات منفعة خاصة بالنسبة للبلدان النامية .

وخلال عقد مضى وحتى الآن ، فان المجتمع العالمي من خلال المؤتمر الثالث لقانون البحار قد حاول أن يتوصل الى نظام قانوني جديد للمحيطات يكون عادلا بالنسبة الى كافة البلدان . ويسعدنا أن نلاحظ أن التقدم الذى أحرز خلال الجزء الأخير من الدورة التاسعة للمؤتمر يـؤدى الى تقريب عمل المؤتمر الى نهايته المتمثلة في معاهدة عالمية شاملة مقبولة لكافة الدول بتوافق الآراء . وليس هناك شك في أن الانجازات الايجابية لهذا المؤتمر هي انجازات تتمثل في حرية الملاحة والمحافظة على البيئة البحرية ، والمحافظة على المصايد لصالح كافة الدول سواء الدول المتقدمة والدول النامية . وان أحكام مشروع المعاهدة المتعلقة بالنظام القانوني للدول الأرخيبيلية يمثل انجازا بعيد المدى ، وحيث أن المجتمع الدولي للمرة الأولى يعترف بالتطلعات المشروعة للدول الأرخيبيلية لكي تعتبر كيانات موحدة سياسيا وتاريخيا وجغرافيا .

واننا بالتالي ننظر قدما الى الدورة العاشرة لمؤتمر قانون البحار الذى نأمل أن تكون دورته النهائية بشكل ملموس . ونذكر أنه مازال هناك العديد من المسائل التي يجب القيام بها من أجل الانتهاء من مشروع الاتفاقية ومن بينها تحديد الحدود البحرية . ونأمل أن هذه المسائل سيتم التوصل الى حل لها بأسلوب عادل ومنصف بالنسبة للجميع .

ختاما ، اسمحوا لى بأن أكرر أننا يجب ألا ننسى أبدا أهدافنا وأغراضنا . وبالرغم من المشاكل وبعض أوجه الضعف في منظمنا ، فان الميثاق يلزمنا ببعض المبادئ الأساسية التي تلزمنا الآن كما

كانت تلزمنا في ١٩٤٥ . وبالتالي علينا أن نلزم أنفسنا بأن نتعاون في تعزيز مبدأ أن الصراعات والنزاعات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تحل من خلال الحوار البناء والمفاوضات السلمية ، ومن خلال تعزيز الطرق العملية للقضاء على الظلم والتقليل من عدم المساواة بين الشعوب في هذا العالم .

السيد مورد خاي (جزر القمر) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، يطيب لسي أن أقوم بهذا الواجب وهو أن أعرب لك عن تهنيتي الحارة بمناسبة انتخابك رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا . ان انتخابك لهذا المنصب السامي لدليل على التقدير الكامل والثقة التي تضعها فيكم هذه الجمعية ، وفي خصالكم الدبلوماسية من أجل قيادة مداولاتنا . وانه كذلك لاشادة رسمية أبت المجموعة الدولية الا أن تعبر عنها لبلدكم جمهورية المانيما الاتحادية التي يقيم معها العديد منا أطيب العلاقات . اننا نريد أيضا أن نهني سلفكم الموقر شقيقنا السفير سليم أحمد سليم على الحزم والحكمة اللذين أدار بهما مختلف الدورات التي عقدت خلال السنة المنصرمة . ان نجاحه كان شرفا لا لبلده فقط ، جمهورية تنزانيا المتحدة ولكنه كان شرفا بالنسبة الى افريقيا بكاملها . اننا نعرب عن امتناننا أيضا للأمين العام لمنظمتنا ، الدكتور كورت فالدهايم ، الذي يستحق نشاطه الدؤوب في خدمة السلم والعدل كل الاحترام من جانبنا . كما نرحب في الأسرة الكبيرة لمنظمة الأمم المتحدة بسانت فنسنت وجزر غرينادين ونؤكد لهذه الدولة تضامننا الأخوي .

كما نريد أيضا أن نهني جمهورية زمبابوي على انضمامها الى منظمتنا وأن توجه التحية الى شعبها البطل على الانتصار الباهر الذي حققه ضد الاستعمار والعزل المنصري . وباختصار ضد الظلم .

اننا نريد في نهاية الأمر أن نعرب عن عميق تقديرنا للحكومة البريطانية دولة الوصاية السابقة عن الجهود القيمة التي بذلتها من أجل أن تدفع بمفاوضات " لانكستر هاوس " الى نتائج ستسمح في النهاية لشعب زمبابوي أن يسلك طريقه نحو التقدم والازدهار .

ومرة أخرى فقد بين لنا التاريخ أن منظماتنا يمكن أن تساعد على اقرار السلم في العالم شريطة أن تحدونا النية الحسنة والشجاعة .

ها نحن مجتمعون من جديد في نيويورك لاعادة تقييم التقدم الذي حققته البشرية في سعيها نحو تحقيق الأهداف التي تسمى اليها منظماتنا منذ نشأتها . ومن واجبنا مع ذلك أن نلاحظ وبالغ الأسف أن جهودنا هذه لم تأت بعد ثمارها .

حقا ، ان زمامنا قد استعادت اليوم حريتها واستقلالها ، ولكن كم من الأزمات مازالت في العالم بغير حل .

هناك أزمة الاقتصاد الدولي ، والأزمات في افريقيا ، والأزمات في جنوب شرق آسيا وأزمة الشرق الأوسط ، وهناك عديد من المشاكل الداعية الى القلق تتطلب عمقا من جانبنا اذا كنا نود تجذب كارثة عالمية أخرى .

منذ عديد من السنوات صارت قضية انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد مدرجة على جدول أعمالنا . ولاشك أن هذه القضية تستحق من جانبنا كل الاهتمام اذا أردنا أخيرا أن نخلص من الحلقة المفرغة من التخلف والبهوس .

ان العالم الثالث لم يكافح من أجل استقلاله لكي يفقد هذا الاستقلال من جديد أمام تحديات جديدة ، ولا يمكن أن يبقى التقدم الاقتصادي احتكارا للأقلية . يجب علينا أن نسهر على بناء عالم يتساوى فيه كل المشاركين ويكون مؤسسا على حق كل الأمم وكل الأفراد في حياة كريمة لائقة . ان المحاولات التي بذلت حتى الآن للتوصل الى ذلك وخاصة في نطاق (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، للأسف كان مآلها الفشل الذريع لأن أغلبية الدول المتقدمة لم تقبل بعد أن تراجع سياستها الاقتصادية ازاء العالم الثالث .

ولكنه من مصلحتنا جميعا أن نقوم بتصحيح هذا الوضع لأنه اذا ما استمر الانكماش والتضخم المالي فان معدل النمو بالنسبة الى جميع الدول بما فيها أكثرها تقدما سوف يستمر في الانخفاض خلال العقد القادم .

ومع ذلك ، فان وفد بلادى يعرب عن ارتياحه ان أن جمعيتنا العامة قد خصصت مؤخرا دورة استثنائية لمشاكل التنمية ، حتى ولو أن هذه الدورة لم تستند الى كل ما كنا ننتظره فقد كانت مع ذلك قاعدة للتمهيد للمفاوضات القادمة الشاملة .

ولقد مكنا ذلك أيضا من الاحساس بالحاجة الملحة للمساعدة المتزايدة للبلدان الأقل نموا . ان هذا الاتفاق في الرأي ، مهما كان متواضعا ، فانه جدير بأن نشير اليه لأنه يعد نقلة انطلاق بالنسبة للمؤتمر المعني بالدول الأقل نموا المزمع عقده في (١٩٨١) ، هذا المؤتمر الذي يجيب أن نستعد له استعدادا حثيثا .

ان وفد بلادى ليسعدده أن يرى المجتمع الدولي يولي اهتماما متزايدا بالمشاكل الحادة التي تواجه هذه الفئة من الدول والتي تنتمي اليها جزر القمر . وبالفعل وبصرف النظر عن أن هذه الدول يعمد دخلها الوطني أضعف دخل في العالم ويكاد ينعدم معدل نموها ، فان هذه الدول الأقل نموا تواجه مشاكل اضافية ناتجة عن خصائصها وميزاتها . وتلك هي الحال بالنسبة الى جزر القمر - بلادى - الذي بوصفه بلدا مكونا من جزيرة يعاني من العزلة الكاملة ومن التبعية المتزايدة ازاء السوق العالمية . ومما يزيد الوضع خطورة ، عدم وجود منشآت أساسية سواء في ميدان النقل الجوي والبحري أو في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية ، وهي المجالات التي مازالت في حاجة الى المزيد من الاستثمارات المالية الضخمة . ان دولا صديقة قد قدمت لنا مساعدتها على المستوى الثنائي وعلى المستوى الاقليمي ، وان حكومتنا لمتنته لها . ومع ذلك فيجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا جماعيا هاما بفرض مساعدتنا في جهدنا الانمائي .

وحتى يتم ذلك ، فاننا نعتقد ان المنظمات الاقليمية يجب عليها أن تسهم اسهاما متزايدا في هذا العمل المشترك . ان منظمة الوحدة الافريقية - من ناحيتها - قد سبق أن قررت أن تسهم في ذلك ، بايجاد هياكل التعاون والتكامل الاقتصادي ، وآخر مبادرات اتخذت في هذا المجال هي بيان مونروفييا وخطة العمل التي حددتها رؤساء الدول الأفارقة في لاغوس في شهر نيسان / ابريل الماضي . ان مثل هذه الاجراءات الملموسة تمثل في نظرنا اسهاما هاما من أجل اقرار النظام الاقتصادي الجديد ، وهذه الاجراءات يجب في حد ذاتها أن تحظى بدعم من المجتمع الدولي . وان يتعلق الأمر بالوضع السياسي الدولي ، فاننا نلاحظ ببالغ الأسف ان هذا الوضع قد تطور نحو اتجاه يصعب علينا أن نصفه أو أن نقول بأنه اتجاه ايجابي . ان وفد بلادى قلق جدا ازاء

سياسة الفصل العنصرى التي تمارس في جنوب افريقيا من قبل نظام بريتوريا . اننا ندين بكل قوة مثل هذه السياسة القائمة على العنصرية المؤسسة ، ولا يمكن أن تستمر أقلية مدة طويلة في رفضها لقرارات منظمنا وللحق الأساسي للأغلبية في حياة كريمة حرة .

ان مثال زمبابوى قد برهن لنا ان كنا في حاجة الى المزيد من البراهين ، على انه ليس

من الخيال أن نتصور اليوم دولة متعددة الأجناس تقوم على المساواة بين جميع مواطنيها .

أما فيما يتعلق بناميبيا ، فان وفد بلادى مازال يعتبر القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن ، كقاعدة لتسوية مقبولة . ان جنوب افريقيا ان تريد أن تفرض بأى ثمن حلا داخليا في ناميبيا ، فانها مسؤولة عن التأخير الذى حدث فيما يتعلق بتطبيق خطة التسوية للأمم المتحدة ، للسعي بهذا البلد نحو الاستقلال . ان مثل هذه المناورات والمماطلات وكذلك القمع الوحشي الذى تمارسه بريتوريا ضد منظمة سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، من شأنه أن يزيد من تأخير تحقيق حل لهذه المشكلة الأليمة . اننا نعتقد ان المجموعة الأوروبية يجب عليها من الآن فصاعدا أن تعتمد موقفا أكثر ديناميكية وذلك لتسهيل تطبيق خطة الأمم المتحدة . ومن واجب هذه البلد ان أن تمارس - عن طريق اجراءات ملائمة ومناسبة - ضغطا على جنوب افريقيا لكي تفهم انه ليس أمامها أى اختيار إلا أن تمتثل لقرارات منظمنا .

وفي تشاد ، فان تدفق اللاجئين يتزايد باستمرار في الوقت الذى أوجدت فيه اتفاقية لاغوس الموقع عليها في آب/اغسطس ١٩٧٩ آمالا كبيرة . اننا نؤيد جهود السلام التي تبذلها الآن منلصة الوحدة الافريقية ، وعلى المجتمع الدولي ألا يألو جهدا حتى تنجح هذه الجهود ، ولكن اذا فشلت فان على الامم المتحدة أن تتدرك - دون أى تباطؤ - هذا الموضوع .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فان جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية - بلادى - قد قدمت دائما تأييدها لمبادرات منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي لايجاد حل منصف متمش مع الحق والعدالة . ان لجنة حكماء منظمة الوحدة الافريقية التي قررت افريقيا أن تحيل اليها هذه القضية ، تقترب من الحل التوفيقى المقبول لجميع الأطراف المعنية بالنزاع . ومازلنا نعتقد انه من واجبنا العمل على تشجيع هذا الحوار البناء للحفاظ على السلام في المنطقة وفي العالم .

ان الوضع في الشرق الأوسط اليوم أكثر من أى وقت مضى ، يندلج على خطر داهم يهدد السلم والأمن الدولي . اننا نشور للهجمات وأعمال المدوان المتكررة التي تقوم بها القوات الاسرائيلية ضد لبنان . ان التوتر الذي يسود المنطقة ، يتزايد خطورة بسبب اقامة المزيد من المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة . واننا لندين مثل هذه الأعمال المتعارضة مع قواعد القانون الدولي . ان موقفا سلبيا كهذا لا يمكن الا أن يمحوا الآمال التي كانت تصبو الى السلام والتي ولدتها بعض المبادرات . ان اسرائيل لا يمكنها أن تستمر في تجاهلها للواقع الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وكذلك حقه المطلق في اقامة دولة مستقلة في أرضه . ان الدورة الأخيرة لمنظمتنا المكرسة لهذا الموضوع ، قد أكدت ضرورة مشاركة الشعب الفلسطيني في هذه الجهود بغية ايجاد حل عادل ومنصف . وأنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد هنا من جديد تأييد حكومة جزر القمر الدائم للقضية العادلة للشعب الفلسطيني وللمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الوحيد .

ان بلادى تعتبر أن ضم القدس من قبل اسرائيل لجعلها عاصمة لها ، يندلج على انتهاك خبير للقانون الدولي . ان القدس يجب أن تحتفظ بوضعها كمدينة دولية مقدسة ، وبالتالي فاننا نؤيد جميع القرارات المعتمدة بشأن هذا الموضوع من قبل المؤتمر الاسلامي ولجنة القدس . ويوجب على منظمتنا اليوم وأكثر من أى وقت مضى ، ألا تألو جهدا حتى تجلو اسرائيل عن جميع الأراضي المحتلة بالقوة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس وحتى يستعيد شعب فلسطين حقوقه الثابتة .

وفيما يتعلق بآسيا ، فان وفد بلادى يحرص على أن يعلن عن قلقه البالغ ازاء النزاعات المستمرة في هذه القارة .

ان افغانستان الدولة الاسلامية الشقيقة والعضو في حركة عدم الانحياز ، مازالت تعاني من نظام حكم فرض عليها بالقوة . وفي شهر كانون الثاني /يناير الماضي ، فان جمعيتنا اعتمدت بأغلبية ساحقة قرارا يطالب بوضع حد لاحتلال هذا البلد من قبل القوات السوفياتية . وعلى منظمتنا أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتمكين الشعب الأفغاني من ممارسة حقه المشروع في تقرير مستقبله بحرية .

وشمة شعب آخر هو شعب كمبوتشيا الديمقراطية ، قد أصيب بالمجاعة وبمختلف الأوبئة وبات مهددا بالاختفاء ، وهو ضحية حكومة غير مسؤولة فرضتها هانوى . وباسم المبدأ المقدس ، مبدأ

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، فاننا نعترض بشدة على وجود القوات الفيتنامية في كموتشيا . اننا نؤيد الجهود التي يبذلها أميننا العام وسائر الدول المحبة للعدالة والسلام لمساعدة هذا الشعب على استعادة كرامته وحقه في تقرير مصيره بحرية .

وفيما يتعلق بالواجهة المسلحة بين العراق وايران ، فاننا نوجه نداءً ملها لهذين البلدين الشقيقين حتى يعلو صوت التفاوض على صوت السلاح . واذ ما استمر هذا النزاع ، فانه سوف يزيـد من حدة التوتر في المنطقة كما انه سوف يسهم أيضا في ارجاء البت في موضوع لم يحل حتى الآن وهو احتجاز الرهائن الأمريكيين في ايران .

اننا لا نود التدخل فيما تشكو منه ايران أو الولايات المتحدة كل منهما تجاه الاخرى ، ولكن الحصانة الدبلوماسية هي أحد المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين دولنا ، وفي رأينا ، أنه من الخطورة بمكان ، قبول انتهاكها من قبل دولة عضو في منظماتنا .

وهناك مصدر آخر للقلق بالنسبة الى بلادى ، وهو الموقف المتفجر السائد حالياً في منطقة المحيط الهندي . ومثل الدول الاخرى الواقعة على شاطئ المحيط الهندي ، فان جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية تنظر بقلق بالغ الى زيادة الطابع العسكري للمنطقة بفعل الدول النووية الكبرى . ان وضعنا كهذا ينطوى على خطر كبير على الأمن الدولي وعلى مجرد بقاء دولنا ، التي حقق أغلبها الاستقلال مؤخرًا .

لهذا السبب ، فان حكومة جزر القمر أعلنت دائماً عن استعدادها لتأييد أية مبادرة اقليمية أو دولية ترمي الى العمل على تنفيذ القرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) للجمعية العامة ، والذي جعل من منطقة المحيط الهندي منطقة سلام . وبالتالي فاننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن المحيط الهندي في كولومبو في (١٩٨١) يكلف ضمن ما يكلف به ، بدراسة طرق ووسائل تنفيذ ذلك القرار تنفيذاً فعالاً .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أشير الى موضوع يهم بلادى الى أقصى حد ، كما يهم أفريقيا ، وأعني به موضوع جزر المايوت القمرية . وفي اجتماع لهيئة المكتب أمس وفد بلادى على أن يبقي هذا البند مدرجا في جدول أعمال دولتنا حتى تستمر المنظمة في الاحاتة بالتطورات . وكما يعلم الجميع ، فان مباحثات تجرى الآن بين فرنسا وجمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية وفقاً للقرارات المعتمدة من الجمعية العامة منذ دولتها العارضية الثانية والثلاثين . لقد سمحت هذه المباحثات بالاتفاق العام حول مجموعة من الاجراءات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تضمن أن جزيرة مايوت يمكن بالتدريج وبطريقة فعالة أن تندمج في اتحاد جزر القمر . وفي هذا السبيل ، فان حرية التنقل قد أعيدت الى الشعب ولم تعد التأشيرات مطلوبة للتنقل بين مايوت والجزر الاخرى . ان هذا الاجراء الهام قد ساهم في الواقع في حرية التنقل كما قلل من التوتر بين شعب جزر القمر . وهذه المعلومات بلغت للأمين العام ، حتى تضمن في تقريره حول هذا البند ، وسأعود الى ذلك بالتفصيل في الوقت المناسب عند مناقشة هذا البند في الجمعية .

ان حكومة جزر القمر ما زالت على يقين من أن المفاوضات التي بدأت يجب أن تستمر وسوف نبذل قصارى جهدنا للوصول الى ذلك ، وسوف نحاول أن نتجنب أى روح جدل أو خلاف من شأنها التأثير على عملية المفاوضات التي بدأناها ، لحين ايجاد حل عادل يتمشى مع مقررات منظماتنا ، وذلك في أقرب فرصة ممكنة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥